HLC/08/INF/1

A

April 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

روما، 3 - 5 يونيو/حزيران 2008

ارتفاع أسعار الأغذية: الحقائق والأبعاد والآثار والعمل المطلوب

بيان المحتويات

أولاً– مقدمة 2

ثانياً– تقدير موجز للتطورات الأخيرة 3

ثالثاً– ثم ماذا؟ 16

رابعاً– الآثار المحتملة لارتفاع أسعار الأغذية 18

ألف– الآثار على المستوى القطري 19

باء– التأثير على فواتير الواردات الغذائية 36

خامساً– سياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية: الاستجابات حتى الآن وخيارات السياسات 46

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
وثائق المؤتمر متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org/climatechange

K2414/A

ارتفاع أسعار الأغذية:

الحقائق والأبعاد والآثار والعمل المطلوب

أولاً– مقدمة

1– يشهد العالم زيادة هائلة في أسعار الأغذية. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008، وصلت الأسعار اللإسمية الدولية لجميع السلع الغذائية الرئيسية أعلى مستوياتها في خمسين عاما، بينما وصلت الأسعار بالقيمة الحقيقية إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثين عاما تقريبا. ورغم أن أوضاع أسواق الأغذية تختلف من بلد إلى آخر وأن تطور هذه الأوضاع في المستقبل يظل أمرا غير معروف على وجه التحديد، فإن أفضل التوقعات توحي بأن أسعار الأغذية ستحافظ على ارتفاعها على الأرجح في السنوات القليلة القادمة، وأنه من المنتظر أن تؤثر الأسعار المرتفعة على أغلب أسواق البلدان النامية.

2– ويثير ارتفاع الأسعار صعوبات ومعاناة شديدة. فارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يكون مدمّراً بالنسبة إلى العديد من السكان الذين يزيد عددهم على 800 مليون نسمة الذين يعانون بالفعل من الجوع المزمن. فصفوف هؤلاء تتزايد بالفعل نتيجة لانضمام الكثير من الملايين الأخرى من السكان الفقراء العاجزين الآن عن شراء الأغذية التي تحتاجها أسرهم لممارسة حياة ملؤها الصحة. ولذا لا غرابة في أن ذلك يثير قلاقل اجتماعية في مختلف أرجاء العالم النامي، كما أنه يؤدي إلى عدد من ردود الأفعال قصيرة الأجل في مجال السياسات من جانب الحكومات في البلدان المصدرة والمستوردة على السواء، الأمر الذي يهدد بتفاقم الفوضى في أسواق العالم. وعلى المدى القصير، فالأرجح أن من يشترون الأغذية في المدن والمناطق الريفية (بمن فيهم أفقر الأسر الريفية التي تعتبر أساسا مشتريا صافيا للأغذية) ممن ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على الأغذية، سوف يكونون الأكثر تضررا. وفي بعض البلدان، سيحتاج الأمر إلى إجراءات عاجلة للحفاظ على شبكات الأمان بل وتعزيز مثل هذه الشبكات أحيانا. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع الأسعار سيستحث الاستجابة من جانب العرض، حيث انتقلت علامات السوق من المنتجين القادرين على زيادة الإنتاج – وحيث تسمح ظروف النقل والبنية الأساسية في الأسواق – ليوردوا إنتاجهم إلى الأسواق، وقد يمثل ذلك فرصة هامة للدفع بالتنمية الزراعية والريفية في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، بشرط الإسراع في تحقيق مناخ موات من السياسات وتدابير مساندة لذلك.

3- والغرض العام من وثيقة المعلومات الأساسية الفنية هذه هو مناقشة أسباب وعواقب الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية. وتبدأ الوثيقة من منظور عالمي عريض وتمضي حتى التأثيرات على المستوى الوطني ثم إلى التأثيرات على مستوى الأسرة. ويناقش القسم الختامي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمجابهة ارتفاع الأسعار.

4- ويوفر الجزء الأول من الوثيقة تقييما للاتجاهات العالمية الأخيرة في أسعار الأغذية ويصف العوامل الكامنة وراء حالة الأسواق العالمية في الوقت الحاضر، وأخيرا نظرة قصيرة على مستقبل هذه الأسواق. ويناقش الجزء الثاني من الوثيقة التأثيرات على الاقتصاد الكلي على مستوى البلدان من حيث التأثيرات على الأعباء المالية للواردات الغذائية وحالات العجز في الحساب الجاري وإنتقال الأسعار الدولية إلى الأسعار المحلية والتأثيرات على الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين واستهلاك الفرد من الحبوب. ويتناول الجزء الثالث من الوثيقة التأثيرات على مستوى الأسرة مع تركيز خاص على أشد الأفراد فقرا في المجتمع.

5- ويوفر الجزء الأخير من الوثيقة بعض خيارات السياسات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على المستويين القطري والدولي للمساعدة في تخفيف الآثار السلبية، ويستفيد من الفرص الناشئة من خلال الاستثمار في الزراعة وذلك على أمل أن تشجع المناقشات في المؤتمر الرفيع المستوى.

ثانياً- تقدير موجز للتطورات الأخيرة

6- زادت أسعار السلع الزراعية بصورة حادة في عامى 2006 و2007، وواصلت زيادتها بصورة أكثر حدة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008. وفي الوقت الذي زاد فيه مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في متوسطه - بنسبة 8 في المائة في عام 2006 عن العام السابق، فقد زاد بنسبة 24 في المائة في عام 2007 مقارنة بعام 2006[1]. أما الآن فان متوسط زيادة هذا المؤشر في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008 مقابل نفس الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2007، يصل إلى 53 في المائة. وتتصدر أسعار الزيوت النباتية هذه الزيادة المستمرة في الأسعار، حيث زادت بنسبة 97 في المائة خلال تلك الفترة ، تليها أسعار الحبوب بنسبة 87 في المائة، ثم منتجات الألبان بنسبة 58 في المائة، ثم الأرز بنسبة 46 في المائة. أما أسعار السكر ومنتجات اللحوم فقد زادت هي الأخرى، ولكن بنسبة أقل. كما تشير الزيادات الكبيرة الأخيرة في أسعار بعض السلع إلى تزايد التقلبات وعدم اليقين في بيئة الأسواق الحالية.

[1] مؤشر أسعار الأغذية في المنظمة هو مؤشر Laspeyres المرجح تجاريا للأسعار الدولية بالدولار الأمريكي لـ 55 سلعة غذائية (انظر http://www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex).

الشكل 1 المؤشرات الشهرية للأسعار في منظمة الأغذية والزراعة لمجموعات السلع الغذائية الأساسية (100=2000-1998)

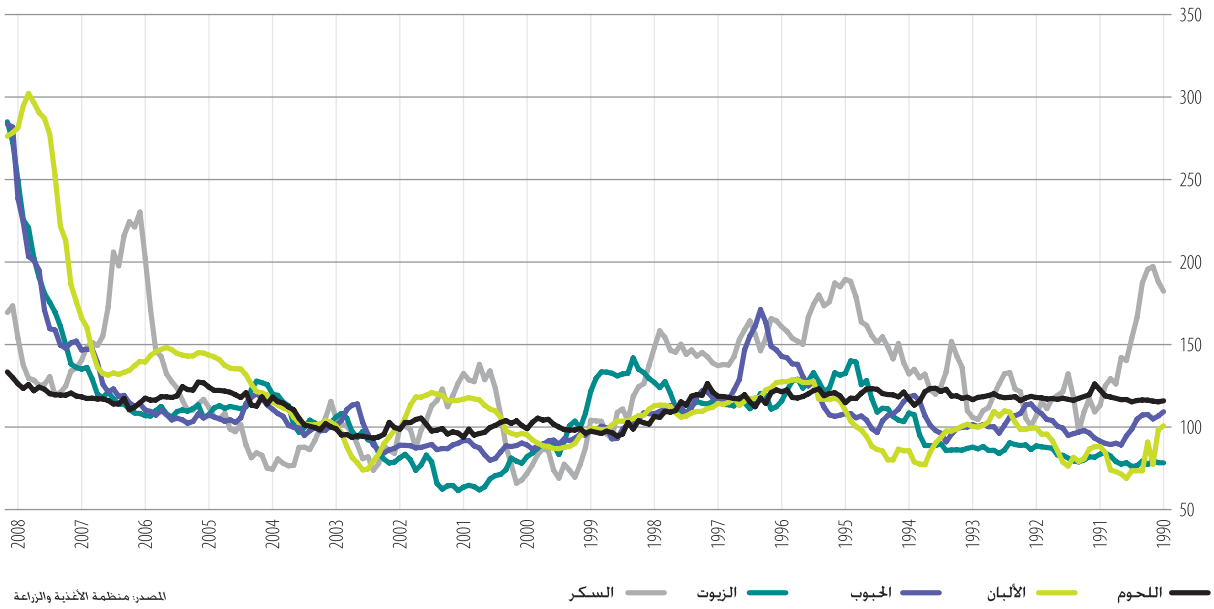

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

7- حالات ارتفاع الأسعار – مثلها مثل حالات انخفاض الأسعار– ليست بالظاهرة النادرة في الأسواق الزراعية، وإن كان ارتفاع الأسعار يميل في أغلب الأحيان إلى أن يكون قصير الأجل مقارنة بانخفاض الأسعار، حيث يميل هذا الأخير إلى البقاء لفترات أطول[2]. وما يميز الحالة الراهنة للأسواق الزراعية هو حدوث الارتفاع في الأسعار العالمية لعدد غير محدود من السلع المنتقاة، وإنما – كما سبق أن لاحظنا حدوثه في جميع السلع الغذائية الرئيسية والأعلاف تقريبا (الشكل 1)، واحتمال أن تحافظ هذه الأسعار على ارتفاعها بعد أن تختفي آثار الصدمات الخطيرة الأجل. كما سيرد أدناه، فإن العديد من العوامل ساهم في هذه التطورات، وإن كان من الصعب تحديد نصيب كل منها في هذه التطورات. ومن أهم العوامل التي يمكن إدراجها هنا، تعزيز الروابط بين أسواق السلع الزراعية المختلفة (أي الحبوب والبذور الزيتية والمنتجات الحيوانية)، كنتيجة للنمو الاقتصادي والسكاني السريع في كثير من البلدان الناشئة، وكذلك تعزيز الروابط بين أسواق السلع الزراعية وغيرها من الأسواق، مثل أسواق الوقود الأحفوري: الوقود الحيوي والوسائل المالية التي لا تؤثر على تكاليف إنتاج السلع الزراعية، بل وعلى الطلب عليها، بالإضافة إلى انخفاض الدولار الأمريكي في مواجهة كثير من العملات. كما أن ارتفاع الأسعار كان مصحوبا بتقلب هذه الأسعار بدرجة أكبر مما كان يحدث في

[2] إذا عرفنا ارتفاع الأسعار بأنه النسبة المئوية السنوية للتغيير فوق مستويين للانحراف عن السنوات الخمس السابقة على السنة التي حسبت منها النسبة المئوية للتغيير، فمن الممكن تحديد السنوات التي حدث فيها ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية (باستخدام الرقم الدليلي لأسعار الأغذية في المنظمة) في الفترة من 1961 إلى 2008. ومع مراجعة النسبة المئوية للتغيير في السنة على ضعف مستوى الانحراف محسوبا كما يلي:

$$\sigma_t = \frac{\sum_{t-6}^{t-2}(x_i - \bar{x})^2}{5}$$

يمكن تحديد أربع فترات منفصلة حدث فيها ارتفاع ملموس في الأسعار، وهي: 1972 و1974 و1988 و1995 والفترة الحالية. والمرتان الوحيدتان اللتان حدث فيهما ارتفاع في الأسعار لأكثر من سنة واحدة هما الفترة الأولى والفترة الأخيرة، حيث استمرت الزيادة لمدة ثلاث سنوات للفترة الأولى هي سنوات 1972 و1973 و1974 ولسنتين متتاليتين، هما 2007 و2008 حتى الآن. ولكن عند استخدام نفس المنهجية في حساب الأسعار بالقيمة الحقيقية، يتبين لنا أن الارتفاع الملموس في الأسعار لم يحدث إلا في 4 سنوات وهي: 1973 و1974 و2007 و2008.

الماضي، لا سيما بالنسبة لقطاعي الحبوب والبذور الزيتية، مما آثار قدرا أكبر من الفوضى في الأسواق. ومع ذلك، فإن الحالة الراهنة تختلف عن سابقها بأن هذه الفوضى استمرت لفترة أطول، وهي علامة على دقة حالة العرض، كما أنها انعكاس للتغييرات في طبيعة العلاقات بين الأسواق الزراعية للسلع المختلفة، وكذلك العلاقات مع الأسواق الأخرى كما لوحظ أعلاه.

8- وتوحي هذه الاختلافات بين الحالة الراهنة وسابقتها من ارتفاع الأسعار الزراعية أن الانخفاض الملحوظ الذي استمر لفترة طويلة في الأسعار الحقيقية، توقف الآن، معلنا بذلك عن تغيير هيكلي في أسواق السلع الزراعية. واستبعاد التضخم من مؤشر أسعار الأغذية الموسع المعمول به في المنظمة[3] وإحلال مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية من المصنوعات[4] يشير إلى أن هذا الاتجاه نحو الانخفاض قد توقف حقيقة في أواخر الثمانينات. وقد شهدت تسعينات القرن الماضي ذروة هامة في الأسعار، وانخفاضا تاريخيا بالقرب من عام 1999 أعقبه انتعاش تدريجي بدأ في 2000 ثم زيادة حادة ابتداء من عام 2006. وإن كان التحسن التدريجي قد بدأ في عام 2000: فمتوسط معدل النمو الذي كان 1.3 في المائة في الفترة 2000، 2005، قفز إلى 15 في المائة منذ عام 2006 (انظر الشكل 2).

الشكل 2 المؤشر السنوي الموسع للأسعار في منظمة الأغذية والزراعة 1998-2000=100

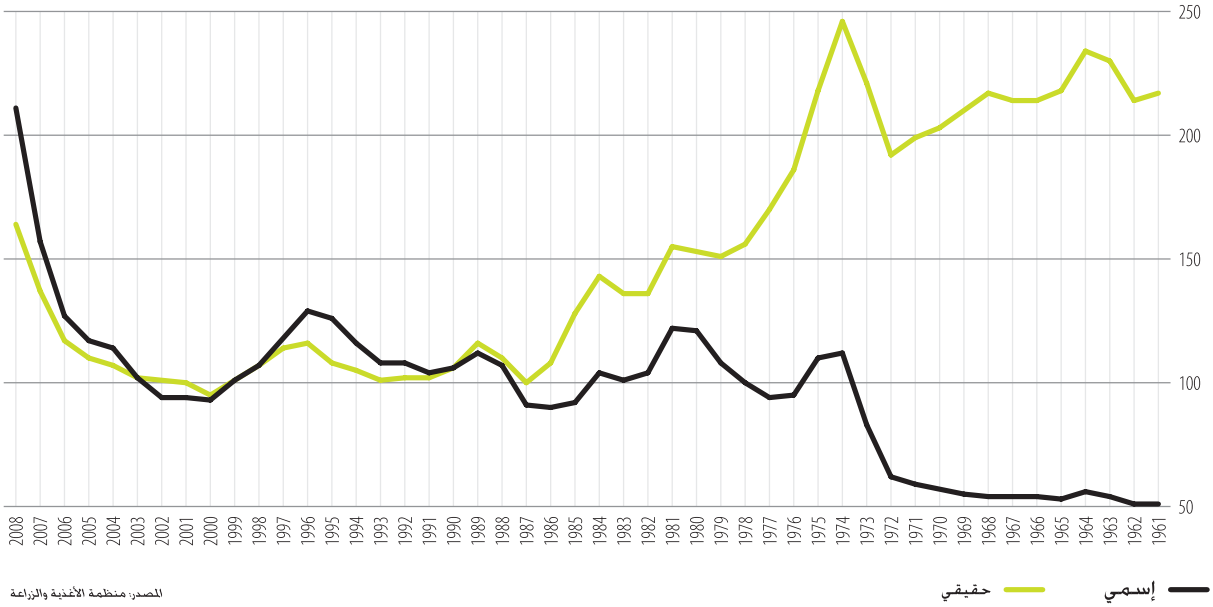

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

[3] تم تمديد العمل بالرقم الدليلي لأسعار الأغذية في المنظمة على أساس كل سنة على حدة للفترة من 1961-1989 بتقسيمه لوحدة الواردات من المجموعة الواحدة من السلع.

[4] قد يكون اختيار عامل التخفيض مهما في دراسة حركة الأسعار الحقيقية للسلع. فالبدائل مثل عامل التخفيض على أساس الرقم الدليلي لأسعار المستهلك أو الناتج المحلي الإجمالي أو عامل التخفيض للاستهلاك الشخصي قد تحقق تقديرات مختلفة. حيث إن قيمة وحدة المصنوعات انخفضت حقيقة في أواخر تسعينات القرن الماضي ويتوقع أن تنخفض مقابل تلك القياسات الأخرى في العقد القادم التقديرات الخاصة بقيمة وحدة المصنوعات مأخوذة من:

http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:20587651~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html.

9- ويتناول الجزء التالي بمزيد من التفصيل التغييرات التي طرأت على الأساسيات التي كانت وراء التطورات الملحوظة في الموسمين الأخيرين. ويتفق جميع المعلقين تقريبا على هذه القائمة وإن كانت هناك آراء مختلفة حول أهم العوامل التي كانت سببا في ارتفاع الأسعار. وقد حاولت بعض التقارير الصادرة مؤخرا أن تلقي باللوم بصورة تناسبية على مختلف الأسباب سواء على جانب الطلب أو جانب الإمدادات. فعلى سبيل المثال، خلص تقرير أعده ميتشل (2008) في البنك الدولي إلى أن 65 في المائة من ارتفاع الأسعار إنما يعزى إلى الوقود الحيوي وعوامل تتصل بالزيادة السريعة في الطلب على عوامل التصنيع[5]. كما خلصت عمليات التقييم التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي، نتيجة لسياسات الوقود الحيوي إلى حد كبير[6]. غير أن تعيين العوامل المسببة لايجري هنا بالنظر إلى أن الموقف شديد التعقيد. وبدلا من ذلك تتركز المناقشات على طبيعة الأسباب وتأثيراتها، ومحاولة التمييز بين العوامل العابرة والدائمة وتحديد البلدان والسكان الأشد تضررا.

العوامل الكامنة وراء الحالة الراهنة لأسواق الأغذية

10- يبدو أن اجتماع عدة عوامل هو الذي أدى إلى حدوث التطورات الفريدة التي لوحظت في الموسمين الماضيين. وهي العوامل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

في جانب العرض

11- *نقص الإنتاج بسبب الأحوال الجوية*: كان أحد العوامل الهامة في ارتفاع الأسعار، هو انخفاض إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية، الذي بدأ عام 2005[7] – وهو ما استمر في عام 2006 – انخفض الإنتاج السنوي من الحبوب بنسبة 4 في المائة و7 في المائة على التوالي. فقد انخفضت الغلات في استراليا وكندا بنحو الخمس من المجموع وكانت الغلات عند الاتجاه السابق أو أقل من في الكثير من البلدان. حدثت زيادة ملموسة في إنتاج الحبوب في عام 2007[8]، لا سيما في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة استجابة لارتفاع الأسعار. ومن ناحية أخرى، فإن إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية الأخرى لم يتأثر بطريقة مماثلة في نفس الفترة في البلدان المصدرة الرئيسية. وقد جاءت الاستجابة السريعة لعرض الحبوب في عام 2007 على حساب انخفاض الموارد الإنتاجية المخصصة للبذور الزيتية في بعض البلدان (وخاصة فول الصويا في الولايات المتحدة).

---

[5] د. ميتشل (2008)

[6] س. جونستون (2007)

[7] رغم أن أسعار الأرز – محسوبة بمؤشر أسعار الأرز المعمول به في المنظمة – زادت بنسبة 25 في المائة في عام 2004 عنها في عام 2003 بعد المستويات شديدة الإنخفاض فى 2000 – 2003، حيث كان يجتاز فترة الانتعاش من المستويات المنخفضة في 2000–2003 فإن الزيادة التالية كانت محكومة حتى عام 2007 عندما حدثت زيادة بنسبة 17 في المائة. غير أن المؤشر ارتفع خلال الأشهر القليلة الأولى من 2008 بدرجة كبيرة، حيث ارتفع بنسبة 38 في المائة مقارنة بالمتوسط الذي كان عليه في عام 2007، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ردود الفعل القصيرة الأجل على السياسات التي طبقها عدد من البلدان وقللت الكميات المتاحة للتصدير، وهو ما ينتظر أن يفقد تأثيره قريبا مع ظهور المحاصيل الجديدة من عام 2008.

[8] تشير التقديرات الحالية إلى أن إنتاج الحبوب سوف يزيد بنسبة 5 في المائة، ليحقق بذلك رقما قياسيا جديدا.

12- *مستوى المخزونات*: يعتبر الانخفاض التدريجي في مستوى المخزونات، ومخزونات الحبوب أساسا، منذ منتصف التسعينات، عاملا آخر في جانب العرض كان له تأثيره الملموس على الأسواق مؤخرا. فالحقيقة أنه منذ الارتفاع السابق في الأسعار عام 1995، ومستوى المخزونات العالمية ينخفض سنويا بنسبة 3.4 في المائة في المتوسط بالنظر إلى أن النمو في الطلب قد تجاوز الإمدادات. وقد ساعدت صدمات الإنتاج عند المستويات المنخفضة الأخيرة في المخزونات في بدء مرحلة جديدة من الارتفاع الشديد في الأسعار .

13- وكان لعدد من التغيرات في مناخ السياسات في أعقاب جولة مفاوضات أورغواي تأثيره الحاسم في تخفيض مستوى المخزونات في البلدان المصدرة الرئيسية، أي حجم الاحتياطي لدى المؤسسات العامة، وارتفاع تكاليف تخزين المنتجات القابلة للتلف، وظهور وسائل أقل تكلفة لإدارة المخاطر، وزيادة عدد البلدان القادرة على التصدير، وظهور تحسينات في تكنولوجيات المعلومات والنقل. وعندما يحدث نقص في إنتاج البلدان المصدرة الرئيسية لسنوات متعاقبة في ظل هذه الظروف، تميل الأسواق الدولية إلى أن تصبح أكثر دقة، بل إن تقلّبها وحجم تفاوتها يزدادان اتساعا عندما تقع أحداث غير متوقعة. والحقيقة أن هناك علاقة إحصائية سلبية ملموسة بين نسبة المخزونات المعدة للاستخدام (نسبة المخزونات في بداية الموسم إلى الاستخدام خلال الموسم) ومتوسط أسعار الحبوب خلال نفس الموسم. ومعنى هذا أن دقة حالة الأسواق على مستوى العالم في بداية الموسم تميل إلى إحداث ضغوط تصاعدية على الأسعار (انظر الشكل 3) ونظرا لوصول المخزونات إلى مستويات شديدة الانخفاض، فإن عدم وجود إمدادات عازلة يعني أن الأسعار قد ترتفع بدرجة كبيرة في ظل صدمات الطلب أو تلك الناشئة عن الإمدادات.

الشكل 3 العلاقات بين معدلات مخزونات الحبوب وأسعارها

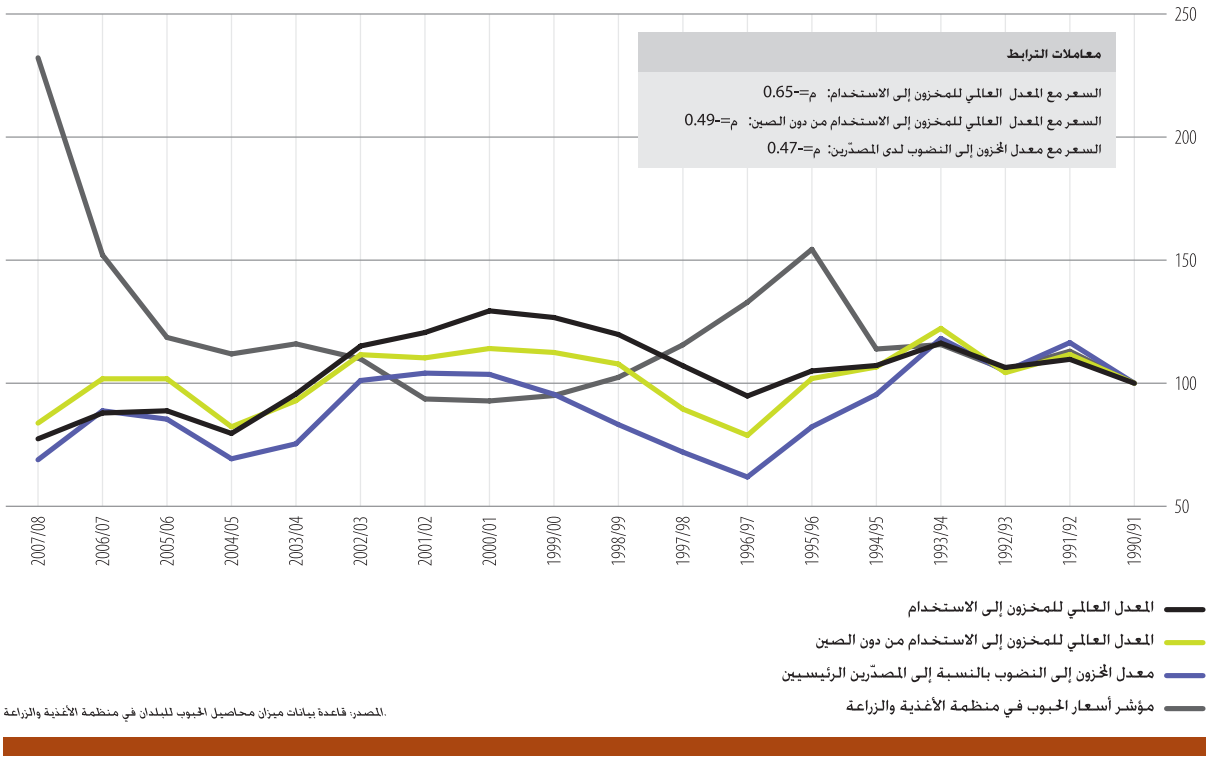

المصدر: قاعدة بيانات ميزان محاصيل الحبوب للبلدان في منظمة الأغذية والزراعة.

14- وهذا هو أحد الأسباب الهامة للارتفاع الحاد في الأسعار الدولية للحبوب في عام 2006، و الذي ينتظر أن يستمر لفترة قادمة. ومع انتهاء مواسم 2008، ينتظر أن تنخفض مخزونات العالم من الحبوب بنسبة 5 في المائة مرة أخرى عن مستواها المنخفض بالفعل في بداية الموسم، لتصل بذلك إلى أدنى مستوى لها منذ 25 عاما. وأصبح من المنتظر أن ينخفض معدل المخزونات العالمية من الحبوب منسوبا إلى معدل الاستخدام إلى 18.8 في المائة، أي بانخفاض نسبته 6 في المائة عن مستواه السابق المنخفض في 2007/2006.

15- وقد بدأت حالة المخزونات من الزيوت/ الدهون والمساحيق الزيتية في التدهور في منتصف عام 2007، بسبب تأثير التطورات التي حدثت في أسواق الحبوب، لاسيما أسواق القمح والحبوب الخشنة، حيث أصبح من المنتظر أن تنخفض نسبة المخزونات إلى الاستخدام من 13 في المائة إلى 11 في المائة للزيوت والدهون، ومن 17 في المائة إلى 11 في المائة في المساحيق الزيتية في نهاية موسم 2008/2007.

16- *زيادة تكاليف الوقود*: أدت الزيادة في أسعار الوقود أيضا إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية. فقد زادت أسعار بعض الأسمدة بالدولار الأمريكي (مثل سوبر فوسفات الثلاثي ونترات البوتاسيوم) بأكثر من 160 في المائة في الشهرين الأولين من عام 2008 مقارنة بنفس الفترة من عام 2007. والواقع أن الزيادة في أسعار الطاقة كانت سريعة وحادة، حيث زاد مؤشر مكتب البحوث السلعية فى وكالة رويترز بأسعار الطاقة لأكثر من ثلاثة أمثال منذ عام 2003[9] (انظر الشكل 4). ومع مضاعفة أسعار الشحن خلال سنة واحدة اعتبارا من شهر فبراير/شباط 2006[10] تأثرت أيضا تكاليف شحن الأغذية إلى البلدان المستوردة.

الشكل 4 مؤشر الطاقة في Reuters-CRB ومؤشر أسعار الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة 100=2000-1998

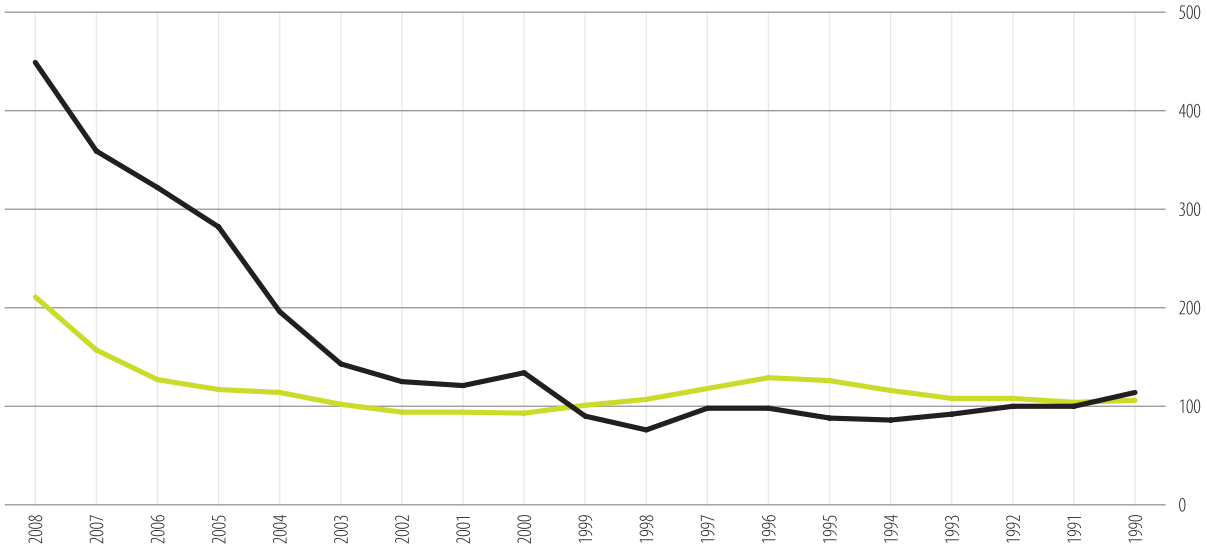

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة و Reuters-CRB (http://www.crbtrader.com/crbindex)

[9] بدأت أسعار الطاقة في الارتفاع عام 2003 (بنسبة 15 في المائة مقارنة بعام 2002). فقد حدثت زيادة هائلة في عام 2004 (بنسبة 37 في المائة)، أي بنحو عامين قبل الارتفاع في أسعار الحبوب (20 في المائة عام 2006 عن عام 2005 ثم بنسبة 43 في المائة و60 في المائة في العامين التاليين).

[10] بالنسبة لمؤشرات أسعار الحبوب في المجلس الدولي للحبوب والشحنات الجافة في بحر البلطيق: انظر المجلس الدولي للحبوب، كما أوردته المنظمة (2007، المرجع نفسه، صفحة 45).

في جانب الطلب

17- *السلع الزراعية والوقود الحيوي*: أصبحت أسواق الوقود الحيوي الناشئة مصدرا جديدا وهاما للطلب على بعض السلع الزراعية مثل قصب السكر والذرة والكسافا والبذور الزيتية وزيت النخيل. وأصبحت الزيادة في الطلب على هذه السلع في مقدمة العوامل الكامنة وراء الزيادة في أسعارها في الأسواق العالمية، وهو ما أدى بالتالي إلى ارتفاع أسعار الأغذية.

18- وهذه السلع، التي كانت تستخدم أساسا كأغذية و/ أو كأعلاف، أصبحت تنتج الآن كمواد خام لإنتاج أنواع من الوقود الحيوي. والارتفاع الملموس في أسعار النفط الخام يعطيها الفرصة لتصبح بدائل سليمة في بعض البلدان الهامة التي لديها القدرة على استخدامها[11]. وكمثال، فإن الايثانول المستخرج من مختلف الخامات ونظم الإنتاج الزراعي سوف يصبح منافسا للبترول مقارنة بأسعار النفط الخام وأسعار السلع. وأصبح قصب السكر في البرازيل منافسا لأسعار النفط الخام، حتى عندما تنخفض عن مستوياتها المرتفعة عن الخامات ومواقع الإنتاج الأخرى. ويقدر Schmidhuber (2006) أن الايثانول المنتج من الذرة الأمريكية، يعتبر منافسا عندما يكون سعر برميل النفط الخام في حدود 58 دولارا (انظر الشكل 5)، ولكن من المهم أن نلاحظ أن نقطة التعادل هذه تعكس أسعار الذرة في وقت بعينه، وأنها ستتغير بتغير أسعار المواد الخام. والواقع أن أسعار الذرة قد زادت زيادة حادة منذ إجراء هذا التحليل. وكان أحد أسباب ذلك هو الطلب على أنواع الوقود الحيوي. ويقدّر Tyner و Taheripour (2008) أنه عندما يصل سعر برميل النفط إلى 100 دولار، ينبغي أن يكون سعر بوشل الذرة الأمريكية أقل من 4.14 دولار، ليكون الايثانول المنتج منها مربحا دون أي دعم، أو أن يكون سعر البوشل أقل من 5.74 دولار، إذا كان هناك دعم (الجدول 1). وقد ضمنا في حسابهما للدعم القيمة المجمعة لالتزامات الولايات المتحدة النفطية القابلة للتجديد، والائتمان الضريبي، والحواجز التعريفية، بما وصل في مجموعه إلى 1.60 دولار لكل بوشل من الذرة المستخدمة في إنتاج الايثانول.

[11] حيث أن المساهمة النسبية فى قطاع الطاقة الحيوية في إجمالي إمدادات الطاقة العالمية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة، يمكن إعتبار أسعار الخامات جزءا كبيرا من التغيرات في أسعار الوقود الأحفوري مع تأثيرات طفيفة على الخامات. وعلى ذلك، فإن الصدمات التي تحدث في أسواق الطاقة يمكن أن تنتقل إلى أسواق الأغذية.. ففي جانب العرض، عندما تتجاوز القيمة الهامشية لمنتج في سوق الوقود الحيوي (صافى تكاليف الخامات بما فى ذلك عائدات المنتجات الثانوية) مثيله في سوق الأغذية، فإن المحصول سيتحول إلى إنتاج الوقود الحيوي. وعندما يستوعب قطاع الطاقة كميات هائلة من الخامات، سوف يميل تحديد الأسعار إلى إظهار ذلك في قطاع الطاقة، وسوف يظهر حينئذ تأثير "سعر أساسي للطاقة". ومع منافسة محاصيل الطاقة بغيرها من الموارد الزراعية، فإن زيادة كثافة محاصيل الطاقة ممكن أن يؤدي إلى إنخفاض إمدادات السلع الأخرى، مما يرفع أسعار هذه الأخيرة. وعلى جانب الطلب، نجد أن الدرجة العالية لإمكانية مزج كميات كبيرة من الوقود الحيوي مع مثيلاتها من الوقود الأحفوري (كما هو الحال في المركبات التي تستخدم نوعي الوقود) تحدد مدى التباعد بين أسعار الوقود الحيوي وأسعار النفط. و إذا كانت المبادلة مرتفعة مع تنافس الوقود الحيوي في محطات الوقود، وعندما تدخل كميات كبيرة من الخامات إلى قطاع الطاقة، فإن المستهلك هو الذي سيحقق التوازن بين أسعار البترول وأسعار الوقود الحيوي، والمنتج هو الذي سيحقق التوازن بين أسعار الوقود الحيوي وأسعار الخامات (Schmidhuber، 2007) وستكون الإنعكاسات على تجديد ألأسعار فى الزراعة كبيرة.

الجدول 1: النفط الخام– أسعار الذرة– نقاط التعادل لأسعار الذرة بالنسبة لإنتاج الايثانول في الولايات المتحدة (2007)

أسعار النفط الخام (البرميل بالدولار)	أسعار التعادل للذرة دون إعانات (بوشل بالدورر)	أسعار التعادل للذرة بالإعانات (بوشل بالدورر)
20	<0	1.50
40	0.96	2.56
60	2.01	3.62
80	3.08	4.68
100	4.14	5.74
120	5.20	6.81

المصدر: Tyner and Taheripour 2008.

19- وهذا الاحتمال، مصحوبا بتوقعات أن تشجع هذه التطورات التنمية الريفية مع تقليل الاعتماد على جهات أخرى، زاد من السياسات العامة المنفذة لدعم قطاع الوقود الحيوي، وهو ما يشجع بدوره الطلب على هذه الخامات. وقد وصل دعم الايثانول الحيوي والديزل الحيوي في عدد مختار من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجموعه إلى ما بين 11 و12 مليار دولار في عام 2006 (الجدول 2). ويمثل مجموع تقديرات الدعم، القيمة الكلية لكل أشكال الدعم الذي تقدمه الحكومات لصناعة الوقود الحيوي. ويدخل ضمن ذلك القيمة الكلية لالتزامات الاستهلاك، والائتمان الضريبي، وحواجز الاستيراد، ودعم الاستثمار، والدعم العام للقطاع مثل الاستثمار في البحوث العامة. ولا يدخل ضمن ذلك دعم إنتاج الخامات الزراعية. وقد تلقى المزارعون والمنتجون الأمريكيون دعما يقترب من 67 مليون دولار في عام 2006، كما تلقى نظراؤهم في الاتحاد الأوروبي نحو 4.7 مليون دولار. ويبين الجدول أيضا أن الجزء الأكبر من الدعم يتفاوت بحسب مستوى الإنتاج، وهو ما يوحي بأن الدعم الذي تقدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إنتاج الوقود الحيوي سوف يزيد على الأرجح مع زيادة الاستهلاك المقرر.

الجدول 2– مجموع تقديرات الدعم للوقود الحيوي في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 2006

	الايثانول		الديزل الحيوي		مجموع الوقود الحيوي	
	مجموع تقديرات الدعم (بمليارات الدولارات)	حصة متغيرة (نسبة مئوية)	مجموع تقديرات الدعم (بمليارات الدولارات)	حصة متغيرة (نسبة مئوية)	مجموع تقديرات الدعم (بمليارات الدولارات)	حصة متغيرة (نسبة مئوية)
الولايات المتحدة	5.4-6.6	60-65	0.5-0.6	85	5.9-7.2	65
الاتحاد الأوروبي	1.6	98	3.1	90	4.7	93
كندا	0.15	70	0.013	55	0.11	65
استراليا	0.035	70	0.021	70	0.05	70
سويسرا	<0.001	94	0.009	99	0.01	98
المجموع	7.2-8.4		3.6-3.7		10.8-12.1	

المصدر: ستينبليك 2007

20- وتوضيحا للأهمية النسبية لدعم أنواع الوقود الحيوي في المستقبل، يبين الجدول 3 أن الدعم لكل لتر من الوقود. فالدعم المقدم للإيثانول يتراوح بين 30 سنتا ودولار واحد لكل لتر، بينما الدعم المقدم للديزل الحيوي يفوق ذلك بقليل. ويبين هذا الجدول أنه رغم أن نفقات الدعم الإجمالية في بعض البلدان متواضعة نسبيا، فإنها قد تكون كبيرة عند حسابها باللتر. كما أن الجزء المتغير من الدعم يعطي مؤشرا على مدى زيادة الإنفاق مع الإنتاج، رغم أن بعض أشكال الدعم قد تكون محدودة بسبب الميزانية، لاسيما على مستوى الولاية أو المستوى المحلي.

الجدول 3- المتوسط التقريبي والمعدلات المتغيرة بحسب اللتر من الوقود الحيوي في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (لتر/دولار)

	الايثانول		الديزل الحيوي		التعليق
	المتوسط	المتغير	المتوسط	المتغير	
الولايات المتحدة	0.29-0.36	0.15-0.26	0.54-0.67	0.26-0.52	بعض الدعم المقدم من المستوى الاتحادي والولايات المتغيرات بحسب الولاية.
الاتحاد الأوروبي	1.00	1.00	0.70	0.70	يتضمن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومن الدول الأعضاء. المتغيرات بحسب الدول الأعضاء.
كندا	0.40	0.00-0.20	0.20	0.00-0.40	يتضمن الدعم الاتحادي وعلى مستوى الأقاليم- و المتغيرات بحسب الإقليم.
استراليا	0.40	0.30	0.40	0.30	
سويسرا	0.60	0.60	1.00	0.60-2.00	

المصدر: ستينبليك 2007

21- ومن بين كل السلع الغذائية والعلفية الرئيسية، كان لزيادة الطلب على الذرة (المادة الخام لإنتاج الإيثانول) وعلى اللفت (المادة الخام لإنتاج الديزل الحيوي) أكبر الأثر على الأسعار. وكمثال، فمن بين ما يقرب من 40 مليون طن زيادة في استخدام العالم من الذرة في عام 2007، ذهب 30 مليون طن تقريبا إلى مصانع الإيثانول وحدها، أغلبها في الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج ومصدر للذرة في العالم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 30 في المائة من محصول الذرة في عام 2008 يذهب إلى معامل تكرير الإيثانول، وهو ما يربو على 12 في المائة من إنتاج العالم من الذرة. وفي الاتحاد الأوروبي، تشير التقديرات إلى أن قطاع الديزل الحيوي قد استوعب نحو 60 في المائة من إنتاج الدول الأعضاء من زيت اللفت في عام 2007، أي نحو 25 في المائة من مجموع إنتاج العالم، ونحو 70 في المائة من التجارة العالمية في هذه السلعة عام 2007.

22- ولا تقتصر المسألة على الكمية التي يمكن استخدامها من أي محصول في إنتاج الوقود الحيوي بدلا عن الأغذية أو الأعلاف، بل على المساحة الزراعية التي ستتحول من إنتاج محاصيل أخرى إلى إنتاج هذه المواد الخام المستخدمة في إنتاج أنواع الوقود الحيوي. وتوضيحا لذلك، فإن ارتفاع أسعار الذرة منذ منتصف عام 2006 شجع المزارعين في

الولايات المتحدة على زيادة المساحات المزروعة بالذرة في عام 2007. فزادت هذه المساحات بنسبة 18 في المائة. في 2007 ولم تكن هذه الزيادة ممكنة إلا بتخفيض المساحات التي كانت تزرع بفول الصويا، وبالقمح بدرجة أقل. وقد أدى التوسع في زراعة الذرة المصحوب بأحوال جوية مواتية، إلى محصول وفير في عام 2007، وهو ما سمح للولايات المتحدة بتلبية الطلب المحلي، بما فيه الطلب من قطاع الإيثانول المتنامي، بالإضافة إلى الصادرات. ومع ذلك، فإن هذا النجاح البادي في مجال الذرة، أخفى وراءه تطورا هاما آخر، وهو انخفاض المساحات المزروعة بالقمح وفول الصويا. ولذا كان انخفاض انتاجهما أحد أسباب الارتفاع الحاد في أسعارهما. وقد تتكرر هذه السلسلة في عام 2008، ولكنها ستكون باتجاه معاكس هذه المرة. فالتقارير تشير إلى أن المزارعين في الولايات المتحدة بدأوا يقللون من المساحات المزروعة بالذرة، وعادوا إلى زراعة القمح وفول الصويا مع الارتفاع النسبي في أسعارهما. غير أنه أصبح من المتوقع أن يستمر طلب قطاع الإيثانول على الذرة في الارتفاع، وإذا حدث انخفاض في إنتاج الذرة عام 2008، فسوف يكون من الصعب توقع أن تستطيع الولايات المتحدة تلبية كل الطلب على الذرة (للأغذية، والأعلاف، والوقود، والتصدير) دون أن تلجأ إلى سحب كميات كبيرة من مخزوناتها. وسوف يحظى هذا التطور بمراقبة لصيقة، لأنه قد يؤدي في ظروف الأسواق الدقيقة الحالية إلى ارتفاع أسعار الذرة من جديد في العام القادم. وبالنظر إلى قانون استغلال الطاقة والأمن في الولايات المتحدة يكاد يكون من المؤكد أنه سوف يزداد الطلب على عوامل التصنيع من الذرة في ظل هذه الاختصاصات.

استكشاف الأسعار في أسواق الوقود الحيوي

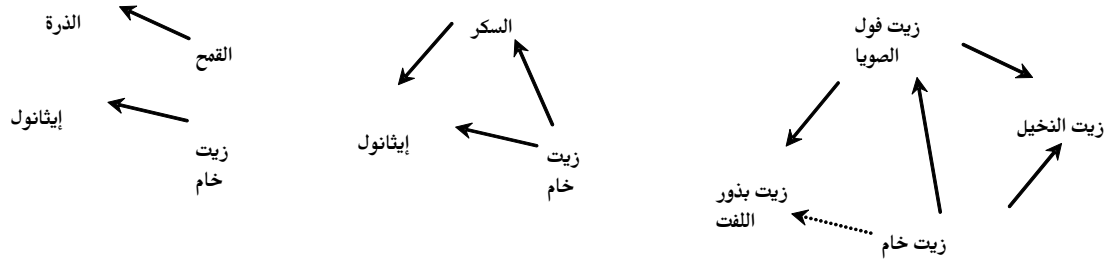

* الخط الكامل يشير إلى مغزى عند مستوى 5 في المائة، أما الخط المنقط فيشير إلى مغزى عند مستوى 10 في المائة، ويشير السهم إلى اتجاه السببية.

23- وتوصي تحليلات العلاقة بين الأسعار الأسبوعية للبنزين والإيثانول والذرة وقصب السكر، وبين أسعار النفط الخام والزيوت النباتية الهامة مثل زيت النخيل وزيت فول الصويا وزيت اللفت[12]، بأن هناك علاقات إحصائية ملموسة فيما بين الأسواق ذات الصلة. ويلخص الرسم البياني أعلاه هذه العلاقات، وهو يعطي معلومات عن المسارات

[12] أجريت التحليلات باستخدام بيانات سعرية عن الحبوب – الإيثانول – النفط الخام في الولايات المتحدة، وقصب السكر – الإيثانول – النفط الخام في البرازيل، والزيوت النباتية – النفط الخام في الاتحاد الأوروبي. ولم تكن هناك سلاسل طويلة بالقدر الكافي لأسعار الديزل الحيوي، ولكن من المتوقع أن تكون أسعار النفط الخام نفسها دليلا معقولا لمعرفة تأثيرات الطاقة على الأسواق. وكان اختيار السلع يتم على أساس أهميتها في التجارة الدولية، ومن ثم على أساس توقعات صدمات الأسعار التي قد تنجم عنها وتنتقل إلى البلدان المستوردة، وكذلك احتمال انتقال هذه الصدمات إلى السلع الأخرى ذات الصلة.

العملية للتأثير الذي أوضحته التحليلات. فقد اتضح أن أسعار النفط الخام هي التي تحدد التوازن الطويل الأجل بين أسعار قصب السكر وأسعار الإيثانول في البرازيل، كما أنها تشكل عاملا هاما في أسواق الزيوت النباتية في الاتحاد الأوروبي، مع تحكم أسعار زيت فول الصويا أيضا في أسواق زيت النخيل وزيت اللفت.

24- و"استقلال" أسعار الذرة في مجموعة الطاقة في الولايات المتحدة هو إحدى النتائج المثيرة إلى حد ما، من حيث أن أسعار الطاقة لا تظهر فيما يبدو في التوازن بين أسواق الحبوب، وأن أسعار الذرة لا تؤثر في تحديد أسعار الإيثانول، رغم أن أسعار المواد الخام هي المكون الأساسي في حساب تكلفة الايثانول. وتوحي الشواهد بأنه أثناء تلك الفترة، كانت هناك "أساسيات" أخرى، مثل السياسات وتغيراتها في أسواق الحبوب والوقود الحيوي في البلد، هي الأكثر أهمية في تطور أسعار الحبوب. وتجدر الملاحظة بأنه يمكن توقع حدوث الانحرافات قصيرة الأجل فيما بين الوقود الحيوي وأسعار عوامل التصنيع المحصولية التي تحدث نتيجة للتعديلات وفقا للأوضاع الناشئة بسرعة سواء في مجال الطاقة أو أسواق المحاصيل. ومع تزايد قدرات الإنتاج وتنامي درجة المعادلة فيما بين الوقود الحيوي والوقود الاحفوري على جانب الطلب في المستقبل، يمكن توقع تشدد العلاقات السعرية بينهما.

25- *التغير في هيكل الطلب*: من المسلم به على نطاق واسع أن التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل في البلدان النامية والبلدان الناشئة – وكذلك نمو السكان والتوسع العمراني – أصبحت كلها تغير هيكل الطلب على السلع الغذائية. فالتنوع في أنماط التغذية بدأ يتحول عن الأطعمة النشوية باتجاه المزيد من منتجات اللحوم والألبان، وهو ما يزيد من الطلب على حبوب الأعلاف ويعزز من الارتباط بين مختلف السلع الغذائية[13]. ومع ذلك، فإن هذه التغيرات لم تكن في الواقع هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار المفاجئ الذي بدأ في عام 2006[14]. وليس في ذلك إنقاص من الدور الذي ربما لعبه تغير أنماط الاستهلاك في خفض مستوى المخزونات في أسواق الحبوب والبذور الزيتية في السنوات العشر

[13] يلاحظ Von Braun 2007 أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان آسيا النامية "قد زاد بنسبة 9 في المائة سنويا فيما بين عامي 2004 و2006. كما حققت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نموا اقتصاديا سريعا يقرب من 6 في المائة في نفس الفترة". كما يلاحظ أن سكان الحضر في العالم قد زادوا أكثر من سكان الريف، وأنه خلال الثلاثين عاما القادمة ينتظر أن يعيش 61 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية".

[14] يشار إلى الصين والهند عادة باعتبارهما على رأس المساهمين في هذا التغيير المفاجئ بسبب حجم سكانهما والنمو الاقتصادي الكبير الذي حققاه. ولكن وارداتهما من الحبوب بدأت تتجه نحو الانخفاض منذ عام 1980 بنسبة 4 في المائة في المتوسط سنويا، حيث انخفضت من 14.4 مليون طن في المتوسط في أوائل الثمانينات من القرن الماضي إلى 6.3 مليون طن في السنوات الثلاث الأخيرة. بل الأكثر من ذلك أن الصين أصبحت مصدرا صافيا للحبوب منذ أواخر التسعينات، باستثناء موسم 2004–2005 فقط. وبالمثل، فإن الهند لم تكن مستوردا صافيا لهذه السلع منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلا في موسم 2006–2007.

ولكن الوضع بالنسبة للمحاصيل الزيتية كان مختلفا، من حيث أن واردات هاتين الدولتين من البذور الزيتية والمساحيق الزيتية والزيوت، شهدت زيادة ملموسة منذ عام 1996. والواقع أن الزيادة السنوية في إجمالي استخدام هاتين الدولتين من البذور الزيتية في المدة من 1996–2008 كانت تقترب من متوسطها من 5 في المائة، بينما كانت الزيادة في الواردات تربو على 17 في المائة في المساحيق (بما في ذلك البذور المستوردة بما يعادلها من المساحيق)، و12 في المائة بالنسبة للزيوت (بما في ذلك البذور المستوردة بما يعادلها من الزيوت). ورغم ذلك، فليس هناك ما يدل على حدوث زيادة مفاجئة في وارداتهما تشير إلى أنهما ساهمتا في ارتفاع اسعار البذور الزيتية أو المساحيق أو الزيوت، وهو الارتفاع الذي بدا في منتصف عام 2007، بعد سنة من ارتفاع أسعار الحبوب.

الأخيرة، وبالتالي فى ارتفاع الأسعار الملحوظ، ولا من الدور الذي قد يلعبه هذا التغير في المستقبل[15]. وعلى ذلك فإنه تجدر الملاحظة بأن استهلاك الأغذية والأعلاف سوف يستمر في إظهار قوته على الرغم من الزيادات الهائلة في الأسعار مما يشير إلى أن الطلب غير مرن بدرجة غير معقولة أمام الارتفاع الحاد في الأسعار وانتقل إلى مستويات عالية أو أن الأسعار لن تحول إلى المستويات المحلية. ويبدو أن توليفة من هذه العوامل في حالة نشاط.

عوامل أخرى ذات صلة

26- *التعاملات في الأسواق المالية*: تعمل السياسات الموجهة نحو السوق بصورة تدريجية على جعل الأسواق الزراعية أكثر شفافية. فالأسواق الزراعية التي تعتمد على أسواق المشتقات تتيح فرصة واسعة للوسائل المالية لكي تزيد من تنوع الحافظة ولكي تقلل التعرض للمخاطر. فوفرة السيولة في أنحاء معينة من العالم التي تعكس أداء اقتصاديا جيدا – وبالذات بين الاقتصادات الناشئة، مع انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار النفط – تجعل من أسواق المشتقات هذه مغناطيسا يجذب المضاربين الذين يسعون إلى المغامرة والذين يبحثون عن المزيد من الارباح. ويبدو أن هذه السيولة الهائلة، لاسيما قبل أزمة الائتمان العالمية والاضطرابات التي أحدثتها في الأسواق المالية، أثرت على أسواق البضاعة الحاضرة إلى الدرجة التي كان لها دخل في قرارات مزارعي السلع الزراعية وتجارها وصناعها.

27- وفي دراسة أخيرة لصندوق النقد الدولي، تم تحليل طبيعية العلاقة بين هذا النط من التدفق المالي إلى أسواق البضاعة الآجلة والأسعار نقدا/ فورا لخمس سلع أساسية، من بينها قصب السكر والبن والقطن. وأشارت الاختبارات العملية التي أجريت إلى أن العلاقة السببية في الأجل القصير تسير – بشكل عام – من الأسعار الفورية إلى هذا النمط من التدفقات النقدية، بما يعني أن ارتفاع الأسعار الفورية هو "سبب" وليس "نتيجة" لزيادة الاستثمارات (صندوق النقد الدولي 2006، الإطار 5–1). وظهر نفس هذا النمط من السببية العملية حيث كانت هناك علاقات متوازنة لفترة طويلة بين مختلف المتغيرات ذات الصلة[16]. وتلاحظ دراسة أحدث لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (صندوق النقد الدولي 2008،صفحة 10) أنه "كانت هناك صعوبات في تحقيق الربط بين الأسواق الآجلة للذرة والقمح وفول الصويا في بعض الأحيان في السنوات الأخيرة، أي أن العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار الآجلة كانت مقطوعة أحيانا. وربما أمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأمور الفنية، مثل "توافر إمكانيات التخزين في منطقة التسليم وحوافز اللجوء إلى جني الأرباح". كما أشارت الدراسة بشكل خاص إلى أنه "من الممكن أيضا إرجاع ذلك إلى "تضخم" الأسعار الآجلة بسبب اوضاع التملك التي يفرضها كبار المستثمرين. فهل يمكن للضغوط التصاعدية على أسعار العقود الآجلة أن تشكل مثل هذه الضغوط على العلاقة مع الأسعار الفورية للعقود الآجلة بحيث تنكسر هذه العلاقة من حين لآخر؟".

[15] والحقيقة أن إحدى الدراسات الحديثة تشير إلى أن "سياسات الحكومة الجديدة سوف تؤخر قدوم نهاية الاكتفاء الذاتي للصين من الحبوب، ولكنها لن تحول دون قدومها" (مصادر موثوقة).

[16] تخلص الدراسة إلى أن "هذه الاستنتاجات تتفق مع افتراض أن المضاربين يلعبون دورا في تزويد الأسواق بالسيولة، وأنهم ربما استفادوا من تحركات الأسعار، ولكن ليس لهم تأثير سببي مستمر على الأسعار" (صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، صفحة 18).

28- وتلاحظ نفس هذه الدراسة أنه أيا كانت إمكانيات التنبؤ، فإن الاختلافات الموسمية بين الأسعار الفورية وأسعار الأسواق الآجلة بدأت تضعف، وتضيف أيضا أنه إذا "كانت مواقف كبار المستثمرين ترفع أسعار الأسواق الآجلة بأكثر مما تستطيعه أساسيات العرض والطلب في الأسواق الفورية، كما توحي بذلك أنصبة هؤلاء المستثمرين من السلع التي يخزنونها بغرض الربح فإن ذلك قد يكون سببا في ضعف القاعدة وما يترتب على ذلك من صعوبات في تحديد الأسعار الفورية للذرة والقمح وفول الصويا" *(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2008، مرجع سابق).*

29- *الإجراءات القصيرة الأجل في مجال السياسات وتذبذب أسعار العملات*: بعد أن بدأت الأسعار في الارتفاع، اتخذت بعض الإجراءات للحد من تأثير هذا الارتفاع على المستهلكين الضعفاء، مثل فرض حظر على الصادرات وزيادة الضرائب على الصادرات، وهو ما فاقم من اشتعال الأسعار العالمية خلال فترة قصيرة. وقد حدث ذلك مؤخرا في أسواق الأرز عندما فرضت الدول المصدرة الهامة حظرا على التصدير حماية لمستهلكيها. ويعرض الجزء المعنون "السياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية" المزيد من التفاصيل عن هذا النمط من السياسات.

30- إن أغلب السلع الزراعية تسعّر بالدولار الأمريكي، وكان للانخفاض الملموس في قيمته مقابل الكثير من العملات الأخرى تأثيره الكبير على بعض التطورات التي حدثت في الأسواق الزراعية. فبالنسبة للبلدان التي شهدت عملاتها ارتفاعا في مقابل الدولار الأمريكي، أصبحت الواردات السلعية من الولايات المتحدة أرخص بالنسبة لها، الأمر الذي زاد من الطلب على المنتجات التي تصدرها الولايات المتحدة، وغيرها من أنماط التجارة. ويبين الشكل 5 نموذجين تم فيهما تعديل الرقم الدليلي لأسعار الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة ليبين التغيرات التي حدثت في سعر الدولار الأمريكي مقابل الفرنك الأفريقي[17]، وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي[18]. ورغم أن الأرقام الدليلية المعدلة تقل عن الرقم الدليلي لأسعار الأغذية في المنظمة والمحسوب بالدولار الأمريكي منذ أوائل الثمانينات، فإن أسعار السلع الثلاث يظهر عليها الاتجاه التصاعدي الأخير. وسيكون المدى الذي انتقلت به التغيرات في الأسعار الدولية المحسوبة بالدولار لكل سلعة إلى الأسواق المحلية، وأسباب هذا المدى، موضع دراسة بمزيد من التفصيل في الجزء المعنون "الانتقال إلى التغيرات في الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية". إن التأثير الفعلي للتقلبات في أسعار الصرف في بلد ما يعتمد أيضا على أنماط مبادلاته التجارية بما في ذلك منشأ ومقصد صادراته ووارداته ومعدلات التبادل الثنائي مع شركائه التجاريين.

[17] يستخدم الفرنك الأفريقي في 14 بلدا من بلدان أفريقيا الغربية والوسطى، وهي: بنن، وبوركينا فاصو، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتوغو في أفريقيا الغربية، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وغابون في وسط أفريقيا. ورغم أن فرنك أفريقيا الغربية وفرنك أفريقيا الوسطى لهما سعر واحد ثابت في مقابل اليورو، فلا يمكن استخدام أحدهما في بلدان الآخر

[18] حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي هي أصول احتياطية دولية أنشأها الصندوق في عام 1969 لاستكمال الاحتياطيات الرسمية الموجودة لدى البلدان الأعضاء. وتحسب القيمة الدولارية لحقوق السحب على أساس مجموع مبالغ مرجحة لأربع عملات (اليورو والين والجنيه الاسترليني والدولار الأمريكى) محسوبة بالدولار. ووزن العملات المستخدمة في هذا الحساب يراجع كل خمس سنوات وفقا للتغييرات فى الأهمية النسبية لتلك العملات فى النظم التجارية والمالية العالمية.

الشكل 5 مؤشر أسعار الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة معدلاً بحسب تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة والفرنك الأفريقي

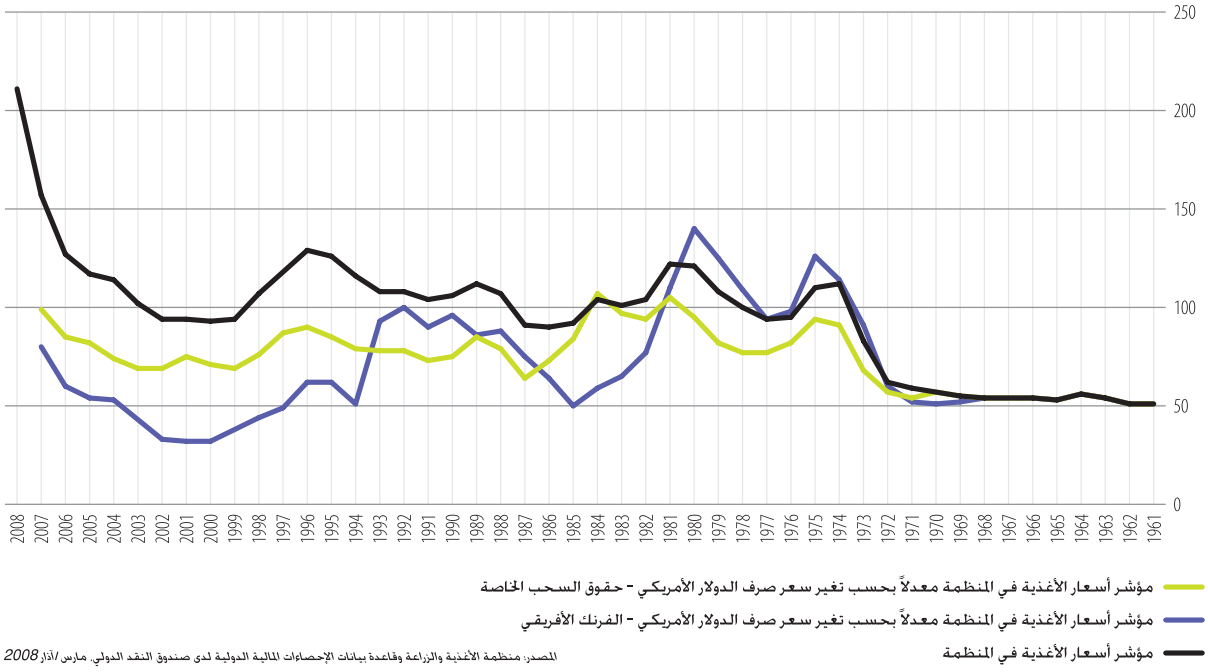

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي. مارس/آذار 2008

ثالثاً– ثم ماذا؟

31– يبدو أن التطورات الملحوظة في الأسواق منذ عام 2006، والتي تناولناها أعلاه بإيجاز، جاءت نتيجة اختلالات قصيرة الأجل في بعض الأسواق السلعية، انتقلت إلى أسواق أخرى ترتبط بها ارتباطا وثيقا، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي ربما تواصل تأثيرها على الأسواق لفترة أطول. وكون الأسواق قادرة على التكيف بسرعة، هو حقيقة ظهرت بالفعل في الاستجابة السريعة من جانب العرض في أسواق الذرة والسكر، حيث إن زيادة الإنتاج العالمي أدت إلى وقف زيادة أسعار الذرة وخفض أسعار السكر في أواخر عام 2007. والواقع أن المؤشرات المبكرة تدل على أن إنتاج العالم من الحبوب سوف يزيد بنسبة 2.6 في المائة عام 2008، ليصل إلى رقم قياسي هو 2 164 مليون طن. ومع استمرار دقة حالة العرض والطلب في الكثير من أسواق السلع الزراعية، رغم التوقعات الإيجابية لبعضها، ومع انخفاض مستوى المخزونات الذي لا يحتمل أن يعوض بسرعة، تبدو إمكانية حدوث المزيد من الارتفاع الحاد في الأسعار واستمرار تقلبها نتيجة أحداث غير متوقعة، أمرا مرجحا في المواسم القليلة القادمة. وعلى خلاف الأحداث الأخرى التي ارتفعت فيها أسعار السلع الزراعية ثم اختفت بسرعة، فمن الممكن الآن أن نواجه هذا الارتفاع الأخير في الأسعار لفترة طويلة. ومن المهم هنا أن نلاحظ احتمال استمرار الطلب على الوقود الحيوي، وهو ما يتوقف على عدة عوامل، مثل:

- ما إذا كان سعر النفط الخام سيواصل ارتفاعه، وما إذا كانت سياسات دعم قطاع الوقود الحيوي سوف تستمر؛
- ما إذا كان الجيل الثاني من المواد الخام – أي الكتل الخشبية التي لا تنافس المنتجات الزراعية على موارد الأراضي – ستسرع في نموها ودخولها مجال التجارة بدرجة تكفي لحلولها محل الجيل الأول من المواد الخام.

ومن بين العوامل الهامة الأخرى التي سيكون لها تأثيرها في الأجل الطويل:

- نمو الدخل ونمو السكان، وكذلك سرعة التوسع العمراني؛
- تأثير التغيرات المناخية على الغلات الزراعية في أجزاء مختلفة من العالم؛
- مشكلات الموارد من الأراضي والمياه؛
- القدرة على زيادة غلة المنتجات الزراعية بالاستفادة الفعالة من التكنولوجيات الحالية[19]، و/أو الأخذ بتكنولوجيات جديدة.

الشكل 6 الأسعار التاريخية والحقيقية المتوقعة لأنواع مختارة من الأغذية والعلف - السلع الأساسية

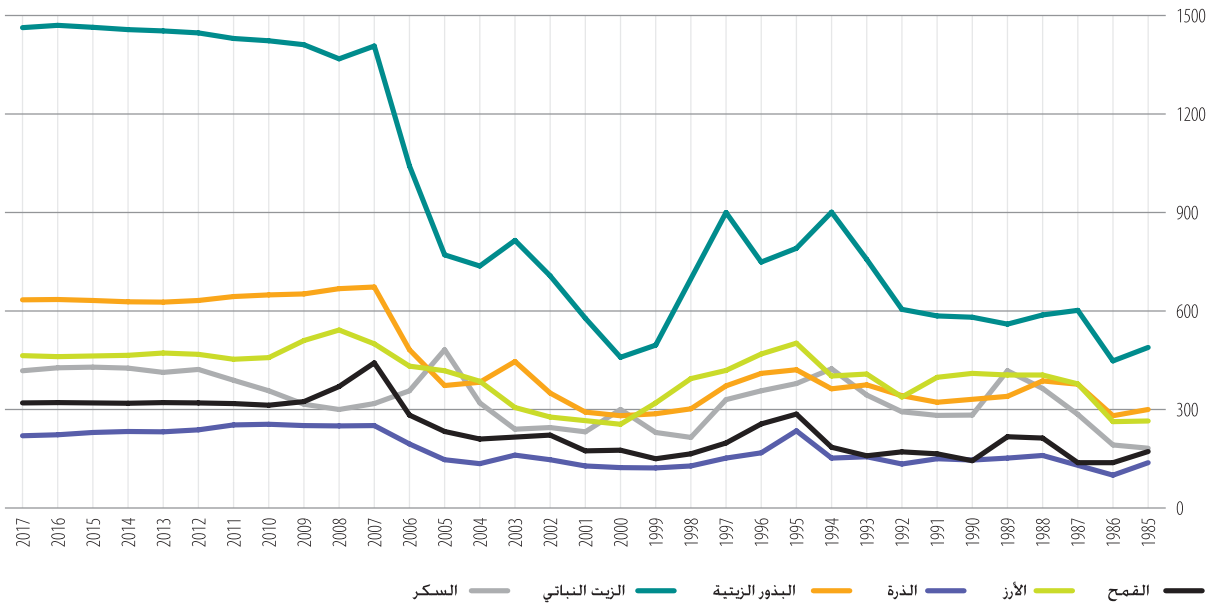

32- وقد انتهت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة مؤخرا من العمل الذي تقومان به سنويا لوضع توقعات أساسية متوسطة الأجل باستخدام إطار AGLINK/COSIMO للنمذجة. وتوسع هذا الإطار مؤخرا ليشمل نماذج لقطاعي السكر والوقود الحيوي، بما يسمح له بتقدير تأثير السياسات المختلفة التي تطبق على قطاع الوقود الحيوي. وتشير التقديرات الأساسية إلى أنه بحلول عام 2017، ينتظر أن يكون السعر الحقيقي للقمح (منخفضة على أساس قيمة و حدة المصنوعات)– عند مقارنته بالأسعار التي شهدناها في الفترة 2005–2007 – قد زاد بنسبة 2 في المائة، والأرز بنسبة 1 في المائة، والذرة بنسبة 15 في المائة، والبذور الزيتية بنسبة 33 في المائة، والزيوت

[19] وكمثال توضيحي لبيان أن هناك الكثير الذي يمكن عمله لزيادة الغلات باستخدام التكنولوجيات المعروفة في البلدان النامية، أن حكومة الهند لاحظت أن الغلة الفعلية لمحاصيل القمح والأرز وقصب السكر في ولايات مختارة، تقل في متوسطها بنسبة 23 في المائة و26 في المائة و31 في المائة على التوالي عن الغلة التي يمكن الحصول عليها بإتباع أفضل أساليب الزراعة في هذه الولايات وأنها تقل بنسب 80 في المائة و205 في المائة و117 في المائة على التوالي عما لو اتبعنا أساليب محسنة في الزراعة. ومعنى هذا أن بإمكان البلدان النامية أن تزيد من إنتاجها، دون زيادة المساحات المزروعة ودون تكنولوجيات جديدة. وبالطبع فإن ما يحتاجه تحقيق ذلك لا يمكن فصله عن الصعوبات التي تعوق عملية التنمية الزراعية في هذه البلدان. فلو أنها عملية سهلة لتحقق ذلك بالفعل.

النباتية بنسبة 51 في المائة، وقصب السكر بنسبة 11 في المائة (انظر الشكل 6)[20]..والأكثر من ذلك، أنه من المرجح أن تظل الأسعار الحقيقية أعلى من تلك التي شهدناها في الفترة 1985–2007، دون أي استثناء.

رابعاً– الآثار المحتملة لارتفاع أسعار الأغذية

33– للزيادات الكبيرة في أسعار الأغذية والوقود تأثيرات مهمة على البلاد والشعوب. وأهم النتائج الواضحة للتأثير الاقتصادي هي الاضطرابات الاجتماعية ومظاهرات الطعام التي حدثت في أغلب قارات العالم مؤخرا، وعلى الأخص في المناطق الحضرية، حيث شعر السكان بقسوة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. فالطوابير الطويلة أمام محال الأغذية المدعومة وبطاقات الأسعار المرتفعة على جميع المواد الغذائية تقريبا، وليس على الأغذية الأساسية وحدها، أصبحت ممارسات يومية. ودخلت عدة بلدان مستوردة فيما أصبح يعرف باسم "حمى الشراء" في محاولة منها لضمان إمدادات كافية وتكوين مخزونات محلية من الحبوب الرئيسية. وفي نفس الوقت، أدت مساعي البلدان المصدرة الرئيسية "لكبح جماح" الأسعار المحلية للحبوب، ومنع الصادرات أو وضع عقبات جسيمة أمامها، إلى تفاقم الأزمة في الأسواق العالمية. وأصبحت أقل البلدان نموا التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ومجموعات الأعداد الكبيرة من السكان الذين ينفقون ما بين 70 في المائة – 80 في المائة من دخل أسرهم على الأغذية، معرضة للخطر بشكل خاص.

34– ومن الأمور الأقل وضوحا – وإن لم تكن أقل أهمية – صعوبة الخيارات أمام الأسر الفقيرة – لاسيما الأشد فقرا من غيرها – بسبب التدهور السريع في قدرتها الشرائية. فخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يتزايد أمام هذه المجموعات السكانية، نظرا لاضطرار هذه الأسر إلى التخلي عن المصادر الباهظة الثمن للبروتين وغيرها من الأطعمة المغذية، والاعتماد على الأطعمة الرخيصة التي تعطي طاقة كبيرة للمحافظة على الحد الأدنى من الإنتاجية. فالأسر الفقيرة تجد نفسها مضطرة إلى التوفيق بين إنفاقها على الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من نفقات الأسرة على البنود غير الغذائية. وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع الأسعار يتيح فرصة فريدة لعودة الاستثمارات من جديد إلى الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية.

35– ولابد للحكومات وشركاء التنمية في مختلف أنحاء العالم من اتخاذ تدابير عاجلة في مجال السياسات وإجراءات عملية لتعزيز الجوانب الإيجابية وتخفيف الجوانب السلبية لارتفاع أسعار الأغذية. وتوصي المنظمة باتباع نهج ذي مسارين على الفور، يهدف إلى: (1) تخفيف آثار ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على أشد السكان ضعفا عن طريق التحويلات المباشرة وشبكات الأمان؛ مع (2) تنفيذ سياسات وبرامج لتشجيع التنمية الزراعية والريفية على الأجلين القصير والطويل.

---

[20] أهم الافتراضات في التوقعات الأساسية هي: النمو الاقتصادي والسكاني المنخفض، وإن كان ملموسا، سوف يزيد من الطلب؛ عدم حدوث زيادة كبيرة في التضخم، رغم استمرار ارتفاع أسعار النفط، التي ستزيد ببطء خلال الفترة موضع التوقعات من 90 دولارا للبرميل في عام 2008 إلى 104 دولارات في عام 2017 واستمرار الظروف المواتية لمواصلة الزيادة في إنتاج الوقود الحيوي، دون أخذ التغيرات الأخيرة في سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الاعتبار؛ تعزيز قوة الدولار الأمريكي مقابل أغلب العملات؛ بقاء السياسات الزراعية والتجارية الموجودة في مطلع عام 2008 كما هي طوال الفترة موضع التوقعات؛ عدم توافر الجيل الثاني من التكنولوجيات للوقود الحيوي بصورة اقتصادية بدرجة ملموسة.

ألف– الآثار على المستوى القطري

36– تهدد الزيادات الكبيرة في أسعار الأغذية والوقود استقرار الاقتصاد العام، و النمو بشكل عام، لاسيما في البلدان المستوردة الصافية ذات الدخل المنخفض. ويتضمن الجدول 4، قائمة بـ 22 بلدا ناميا معرضة للخطر بشكل خاص بسبب المستويات المرتفعة من الجوع المزمن (أكثر من 30 في المائة يعانون من نقص التغذية)، في الوقت الذي تعتمد فيه اعتمادا شديدا على استيراد منتجات النفط (100 في المائة في أغلب الأحيان)، وعلى استيراد الحبوب الرئيسية في كثير من الأحيان (الأرز والقمح والذرة) للاستهلاك المحلي. وهناك بعض البلدان، مثل إريتريا، والنيجر، وجزر القمر، وبوتسوانا، وهايتي، وليبيريا معرضة للخطر بشكل خاص، نظرا لارتفاع مستوى عوامل الخطر الثلاثة جميعا.

الجدول 4– البلدان المستوردة الصافية للمنتجات النفطية

كنسبة من الاستهلاك الظاهر المحلي– مرتبة بحسب انتشار نقص التغذية

البلدان	نسبة النفط المستورد[1]	نسبة الحبوب الرئيسية المستوردة[2]	نسبة نقص التغذية[3]
اريتريا	100	88	75
بروندي	100	12	66
جزر القمر	100	80	60
طاجيكستان	99	43	56
سييراليون	100	53	51
ليبيريا	100	62	50
زمبابوي	100	2	47
أثيوبيا	100	22	46
هايتي	100	72	46
زامبيا	100	4	46
جمهورية أفريقيا الوسطى	100	25	44
موزامبيق	100	20	44
تنزانيا	100	14	44
غينيا بيساو	100	55	39
مدغشقر	100	14	38
مالاوي	100	7	35
كمبوديا	100	5	33
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	98	45	33
رواندا	100	29	33
بوتسوانا	100	76	32
النيجر	100	82	32
كينيا	100	20	31

[1] **المصدر**: معلومات الطاقة *التقرير السنوي لإدارة الطاقة الدولية لعام 2005* واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، يغطي منتجات النفط الخام والمكرر.

[2] **المصدر**: *أرشيف قاعدة البيانات الإحصائية* في منظمة الأغذية والزراعة، موازنات السلع. متوسط 2001–2005 للقمح والأرز والذرة.

[3] **المصدر**: قاعدة البيانات الإحصائية فى المنظمة. إنتشار نقص التغذية بين مجموع السكان (أولية :(2002-2004)
www.fao.org/es/ess/faostat/foodsecurity

التأثير على فواتير الواردات الغذائية

37- لقد حدثت الزيادات الهائلة في قيمة الأغذية المستوردة بالفعل مع فاتورة إجمالية لهذه الأغذية تقدر بنحو 812 مليار دولار عام 2007 (الجدول 5) أي بزيادة نسبتها 29 في المائة عن العام السابق، وهو أعلى مستوى تصل إليه. وسوف تواجه البلدان النامية كمجموعة زيادة بنسبة 33 في المائة في الفاتورة الإجمالية لوارداتها من الأغذية، عقب الزيادة التي واجهتها في العام السابق بنسبة 13 في المائة في نفس الفاتورة. وقد حدثت زيادات مماثلة لأقل البلدان نموا ولبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. والارتفاع المستمر في الإنفاق على الأغذية المستوردة في هاتين المجموعتين الضعيفتين من البلدان يثير الانزعاج بالفعل. فسلة الأغذية المستوردة سنويا قد تكلفهما اليوم أكثر بكثير مما كانت تتكلفه في عام 2000. وحيث إن أسعار الحبوب قد زادت بنسبة كبيرة في النصف الثاني من عام 2007، فإن النتائج قد تكون أكثر إثارة عند عقد المقارنة على أساس السنوات التسويقية. فعلى هذا الأساس، فإن فاتورة واردات الحبوب إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ينتظر أن تزيد بنحو 56 فى المائة من موسم 2007/2006 إلى موسم 2008/2007.

الجدول 5- تنبؤات بأعباء الواردات في مجموع الأغذية والسلع الغذائية الرئيسية

(بملايين الدولارات)

	العالم		البلدان النامية		أقل البلدان نموا		بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007
مجموع الأغذية	630 135	812 743	190 975	253 626	13 822	17 699	88 577	119 207
الحبوب	186 794	268 300	74 615	100 441	6 101	8 031	31 363	41 709
الزيوت النباتية	70 822	114 077	34 831	55 658	1 948	3 188	22 919	38 330
منتجات الألبان	45 572	86 393	13 593	25 691	824	1 516	5 079	9 586
اللحوم	78 704	89 712	17 064	20 119	872	1 079	6 295	8 241
السكر	33 024	22 993	13 892	11 904	1 755	1 320	7 598	4 782

38- بناء على التوقعات الراهنة، فإن نصيب البلدان الأفريقية من واردات الحبوب العالمية يقترب من 22 في المائة، بينما نصيبها من الصادرات نحو 3 في المائة. ورغم ارتفاع أسعار الحبوب في العالم، فمن المتوقع أن تزيد واردات أفريقيا من الحبوب في 2008/2007 بمقدار 2.5 مليون طن، لتصل في مجموعها إلى 55 مليون طن، لتعكس بذلك زيادة

وارداتها من القمح والذرة، وعلى الأخص في المغرب ونيجيريا اللتين تراجعت محاصيلهما في عام 2007. ورغم أن هذا المستوى من الواردات يزيد عن مثيله في 2007/2006، فإنه يظل أقل من مستوى الذروة الذي كان قد وصل إليها في موسمي 2005/2004 و2006/2005، عندما تعدت واردات الحبوب 56 مليون طن. وتشير التوقعات إلى أن إجمالي الواردات من القمح إلى أفريقيا ستصل إلى 29 مليون طن، أي أكثر بمقدار 1.2 مليون طن عنها في العام السابق. بينما تشير التوقعات إلى أن إجمالي الواردات من الحبوب الخشنة (وأغلبها من الذرة والشعير) سيصل إلى 16.6 مليون طن، أي بأكثر مما كانت عليه في 2007/2006 بنحو مليون طن. وتشير التوقعات إلى أن واردات الأرز ستصل إلى 9.6 مليون طن، أي أكثر قليلا من واردات العام السابق. أما القيمة الإجمالية لفاتورة واردات أفريقيا من الحبوب في 2008/2007 فالمتوقع أن تصل إلى 2.7 مليار دولار، أي أكثر مما كانت عليه في 2007/2006 بنسبة 23 فى المائة.

ارتفاع أسعار الأغذية وعجز الحساب الجاري

39- قد تؤدي الزيادة في فاتورة المواد الغذائية المستوردة في بعض البلدان الفقيرة إلى تفاقم كبير في عجز الحساب الجاري، وهو ما يؤثر بدوره على متغيرات الاقتصاد العام الأخرى، مثل سعر العملة، ووضع الاحتياطي في المصرف الوطني، أو زيادة المديونية.

40- ويبين الجدول 6 أدناه أنه في سبع دول من بين عينة تبلغ 86 بلدا من بلدان الشريحة الدنيا والأدنى المتوسطة الدخل، كانت الزيادة المتوقعة في فاتورة وارداتها من الحبوب في موسم 2008/2007 فيما يتعلق بموسم 2007/2006 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، تربو على 3 في المائة[21]. وهو ما يعني زيادة العجز في الحساب الجاري في هذه البلدان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 3 في المائة[22]. وبالنسبة لسبع دول أخرى، كانت الزيادة المتوقعة تتراوح بين 2 في المائة – 3 في المائة، بينما كانت الزيادة المتوقعة في فاتورة الواردات الغذائية أقل من 2 في المائة بالنسبة لباقي الدول البالغ عددها 72 دولة.

[21] تضم العينة جميع الدول الواقعة في الشريحة الدنيا والأدنى من الدول ذات الدخل المتوسط التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، والتي تملك المنظمة توقعات عن وارداتها من الحبوب. ومن بين هذه الدول البالغ عددها 86 دولة، تصنف المنظمة 67 منها ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

[22] هذا مؤشر عام على التغير في الحساب الجاري. وهو يفترض أن قيمة الصادرات المحسوبة بالدولار ستظل كما هي، وأن فواتير الواردات الأخرى لن يطرأ عليها تغيير.

الجدول 6- توزيع البلدان منخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض وفقا لمركز حساباتها الجارية والزيادة المتوقعة في أعباء الواردات من الحبوب

	ميزان الحساب الجاري (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي) متوسطات (2004-2007)				
تقديرات التغيير في أعباء الواردات من الحبوب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:	عجز شديد الضخامة >10%	عجز شديد 10-5 %	عجز متوسط 5-0 %	فائض	مجموع عدد البلدان
	عدد البلدان				
% <1	5	6	20	22	53
% 1-2	4	8	3	4	19
% 2-3	2	1	2	2	7
% >3	2	2	3	0	7
مجموع البلدان	13	17	28	28	86
متوسط التغيير في أعباء واردات الحبوب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:	% 1.5	% 2.2	% 1.1	% 0.4	% 1.1

المصادر: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار الحالية والحساب الجاري من صندوق النقد الدولي (الإحصاءات المالية الدولية وتقديرات التوقعات الاقتصادية العالمية). أعباء الحبوب عن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2007/2006 و 2008/2007. ويمكن تفسير بيانات الجدول حسب المثال التالي: المدخل الأول (5) يعني أن 5 بلدان كانت النسبة السابقة للعجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 10 في المائة. وتضيف التكلفة الإضافية لواردات الحبوب في 2008/2007 أقل من واحد في المائة لهذه النسبة.

41- تنحصر للبلدان المعرضة للخطر من زاوية الاقتصاد العام في الزاوية السفلى من يسار الجدول 6. وهي البلدان التي تعاني بالفعل من عجز كبير في الحساب الجاري، والتي ينتظر أن تشهد زيادات كبيرة نسبيا في فواتير وارداتها من الحبوب. ويبين الجدول أن 19 بلدا تعاني بالفعل من عجز كبير (أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وستشهد زيادة في فاتورة وارداتها من الحبوب بنسبة تربو على 1 في المائة. ومن بين هذه البلدان الـ 19، هناك سبعة بلدان (غامبيا، والأردن، وليبيريا، وجمهورية مولدوفا، وموريتانيا، والنيجر، وزمبابوي) معرضة للخطر بشكل كبير، حيث تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري، مع توقع زيادة قيمة فواتير وارداتها من الحبوب بأكثر من 2 في المائة. وسوف تعاني من مشكلات خطيرة في موازين مدفوعاتها نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية. كما أن تعرض الاقتصاد العام للخطر يرتبط بانعدام الأمن الغذائي. فمن بين الـ 19 بلدا التي تعاني من عجز كبير وينتظر أن تزيد فاتورة وارداتها من الحبوب بأكثر من 1 في المائة، هناك 11 بلدا تربو نسبة من يعانون من نقص التغذية فيها على 20 في المائة، وهو ما يعني أن هناك واحدا من بين كل خمسة أفراد لا يحصل على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لصحة جيدة بنشاط خفيف. ومن زاوية الاقتصاد العام، هناك أربعة بلدان من بين هذه البلدان السبعة تصل فيها نسبة من يعانون من نقص التغذية إلى 29 في المائة أو أكثر.

تأثير التغيرات التي حدثت في الأسعار العالمية على الأسواق المحلية

42- يتوقف تأثير ارتفاع الأسعار على الاقتصاد المحلي للبلدان المصدرة والمستوردة على عدة عوامل، من بينها الدرجة التي انتقلت بها التغيرات التي حدثت في أسعار الأسواق العالمية في محاصيل الحبوب إلى الاقتصادات المحلية في السنوات الأخيرة. فالسياسات الحكومية التي تسعى إلى تلافي حدوث صدمات كبيرة في الأسعار المحلية[23] وانخفاض الدولار الأمريكي مقابل العديد من العملات (مثل اليورو والفرنك الأفريقي) يميلان إلى التقليل من انتقال أسعار الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية. ويبين الجدول 7 أن الارتفاع الحقيقي في أسعار العملات في السنوات الأخيرة انتشر على نطاق واسع عبر أنماط مختلفة من البلدان (مقسمة على أساس تصنيف البنك الدولي بحسب الدخل). وفيما يلي سنحلل انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية، إلى جانب العوامل التي تؤثر على هذا الانتقال.

الجدول 7- متوسط تحسّن أسعار الصرف الحقيقية للعملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي من 2003 إلى 2007 بحسب تصنيف البنك العالمي للدخل

الفئة الدخلية	(٪)
الدخل المنخفض	16
الدخل المتوسط المنخفض	14
الدخل المتوسط المرتفع	19
الدخل المرتفع	12

مصدر البيانات الخام: وزارة الزراعة في الولايات المتحدة (2008). والحساب عبارة عن متوسط جميع البلدان في فئة دخلية معينة تتوافر عنها البيانات.

الأرز في آسيا[24]

43- هناك الآن تحليل نوعي لانتقال أسعار الأرز إلى سبعة بلدان آسيوية كبيرة. فالعمود الأول من الجدول 8، يبين الارتفاع التراكمي في السعر بالقيمة الحقيقية للدولار من الفصل الرابع لعام 2003 حتى الفصل الأخير من عام 2007، بينما يبين العمود الثاني الزيادة في الأسعار العالمية بالقيمة الحقيقة للعملات المحلية في نفس الفترة. وبمقارنة العمود الأول بالعمود الثاني، يتضح أن التغير في العمود الثاني كان أقل بكثير من العمود الأول بالنسبة لأغلب البلدان، رغم أن التغيرات كانت إيجابية بالنسبة لجميع البلدان.

[23] للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الجزء الأخير من هذا التقرير.

[24] التحليلات الواردة في هذا الجزء تقوم على Dawe (2008).

44- ويبين العمود الثالث من الجدول التغيرات التراكمية بالأسعار المحلية الحقيقية على مستوى المستهلكين. ويمكن ملاحظة أن هذه التغيرات تقل عن تلك الواردة في العمود الثاني. وقد لجأت هذه البلدان إلى سياسات سلعية مختلفة من أجل حماية الاقتصاد المحلي من ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، فالهند والفلبين مثلا، قامتا بعمليات التخزين والتوريد والتوزيع بمعرفة الحكومة. كما فرضتا قيودا على التجارة الدولية. كما لجأت بنغلاديش إلى فرض تعريفة متغيّرة على الأرز للمحافظة على استقرار سعره المحلي. أما فييت نام فتفرض قيودا مختلفة على تصديره.

45- ورضي بعض البلدان الأخرى، مثل تايلند والصين، بالسماح لأغلب التغييرات التي حدثت في الأسعار العالمية (بعد مراعاة ارتفاع أسعار العملات) بأن تنتقل إلى الأسواق المحلية[25]. أما في بعض البلدان الأخرى، فقد حدثت زيادة في الأسعار المحلية دون أن يكون لها علاقة بالأسواق العالمية. ففي إندونيسيا مثلا، زادت الأسعار بنسبة 23 في المائة بسبب القيود على الواردات من أكتوبر/تشرين الأول 2005 إلى مايو/أيار 2007، وهي الفترة التي شهدت فيها الأسعار العالمية انخفاضا بنسبة 20 في المائة بالأسعار الحقيقية للروبية.

46- ومن أهم النتائج التي يظهرها الجدول 8 (والموضحة في العمود الرابع) هي أنه بالنسبة لجميع بلدان العينة – عدا الصين – كانت النسبة المئوية للتغير في العمود الثالث أقل من 60 في المائة عن تلك المذكورة في العمود الأول. ويبين متوسط هذه البلدان السبعة أن ما يقرب من ثلث الزيادة التي حدثت بالقيمة الحقيقة للدولار الأمريكي قد انتقلت إلى الأسواق المحلية. ويتفق هذا الاستنتاج مع توصل إليه Sharma (2002)، الذي اكتشف أنه في فترة ارتفاع الأسعار في عامي 1995 – 1996 كانت مرونة الانتقال إلى البلدان الآسيوية منخفضة للغاية، لاسيما بالنسبة للأرز.

47- ولكن أسعار الأرز العالمية واصلت ارتفاعها في الفصل الأول من عام 2008، حيث ارتفعت من 378 دولارا للطن في المتوسط في ديسمبر/كانون الأول إلى أكثر من 700 دولار للطن في نهاية مارس/ آذار بالقيمة الإسمية، مما أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في الأسعار في كثير من الأسواق المحلية. وفي بنغلاديش، زادت أسعار الجملة بنسبة 38 في المائة من ديسمبر/كانون الأول 2007 إلى مارس/آذار 2008، وفي الفلبين زادات بنسبة 30 في المائة من أكتوبر/تشرين الأول 2007 إلى أبريل/نيسان 2008. وزاد متوسط أسعار التجزئة في الهند بنسبة 18 في المائة من أكتوبر/تشرين الأول 2007 إلى مارس/آذار 2008.

[25] تتدخل حكومات تايلند أحيانا في عمليات التوريد والتخزين، ولكنها تتبع عملية التجارة الحرة في الأرز إلى حد كبير. أما الصين، فرغم القيود التي فرضتها على القطاع الخاص، فقد سمحت للتغيرات التي حدثت في الأسعار العالمية بأن تتنقل بأكملها – بصورة أو بأخرى – إلى الأسعار المحلية، ابتداء من نهاية عام 2007 على الأقل.

الإطار 1

تحدي لعنة الموارد: ارتفاع أسعار السلع الزراعية
يمكن أن يفضي إلى التنمية المستدامة

يجلب ارتفاع أسعار السلع (الزراعية وغير الزراعية) فرصا لزيادة إيرادات الحكومة ودخل القطاع الخاص في البلدان المصدرة. وفي نفس الوقت، فإنه يمثل تحديا للكيفية التي ستخصص بها الحكومات هذه الثروة التي هبطت عليها من السماء بين الاستهلاك والاستثمار. وهكذا، تصبح القرارات التي ستتخذ في زمن ارتفاع الأسعار مصيرية بالنسبة للنمو الاقتصادي في زمن انخفاض الأسعار.

وقد أظهرت عدة بحوث ما يسمى "لعنة الموارد"، وهي تعني أن الدول الغنية بالموارد تميل إلى النمو بمعدل أبطأ من الدول الفقيرة في الموارد ولكن البحوث الأخيرة تشير إلى أن التأثيرات على النمو الطويل الأجل يتفاوت بحسب السلعة المصدرة (Collier and Goderis, 2007; Collier, 2007). وفي السياق الأفريقي بالذات، فإن لعنة الموارد ترتبط أساسا بارتفاع أسعار النفط والسلع غير الزراعية، بينما قد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الحقيقة إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجلين القريب والبعيد على السواء.

وحيث إن القطاع العام يحصل على جزء كبير من إيراداته عن طريق فرض ضرائب على السلع غير الزراعية المرتفعة السعر، فإن البحوث أظهرت أن هذه الإيرادات تذهب بطريقة غير متوازنة لمصلحة الاستهلاك القصير الأجل أو الاستثمارات غير المنتجة نسبياً، وليس للإدخار والاستثمارات السليمة التي من شأنها أن تحمي الاقتصاد في فترات انخفاض الأسعار. ونتيجة لذلك، فإن النمو القصير الأجل يختفي عندما تنخفض الأسعار لفترة طويلة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الصادرات من السلع الزراعية تتنافس مع المحاصيل الأخرى على الأرض والمدخلات الأخرى، مما يحد من فرص الحصول على أرباح، ثم إن المزارعين يتخذون قراراتهم المتعلقة بالإنفاق والاستثمار للحصول على دخل إضافي من ارتفاع أسعار السلع الزراعية، وهي القرارات التي تراعي مسارات الاستهلاك في المدى البعيد، وفرص الاستثمار وما إلى ذلك. والأغلب أن يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي قصير الأجل ونمو اقتصادي طويل الأجل على السواء.

والنتيجة بالنسبة للسياسات هى أن الارتفاع الحالي في أسعار السلع الزراعية يتيح فرصة فريدة لتشجيع النمو في الأجلين القصير والطويل، إذا لم تهدر فرصته بحماقة، وإذا وفرَّ القطاع العام الموارد اللازمة في شكل منافع عامة من شأنها أن تزيد الإنتاجية الزراعية.

الجدول 8– التغييرات في النسبة التراكمية بالأسعار الحقيقية للأرز من الفصل الأخير من 2003 إلي الفصل الأخير من 2007

البلد	(1) الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي	(2) الأسعار العالمية بالعملة المحلية	(3) الأسعار المحلية بالعملة المحلية	النسبة المئوية للانتقال= (3)/(1)
بنغلاديش	56	55	24	43
الصين	48	34	30	64
الهند	56	25	5	9
إندونيسيا	56	36	23	41
الفلبين	56	10	3	6
تايلند	56	30	30	53
فييت نام	39	25	3	11

ملاحظة: البيانات الخاصة بالصين تقارن بين 2003 و 2007 (سنويا). البيانات لفييت نام تقارن بين 2003 و2006 (سنويا).

48– ويبين الجدول 9 أن النسب المئوية للتغيرات في أسعار المستهلكين والمنتجين تتشابه إلى حد كبير في جميع البلدان الآسيوية التي تم تحليلها، وهو ما يوحي بتكامل هذه الأسواق، وأن التغيرات التي تحدث في مستوى معين من نظام التسويق تنتقل إلى المستويات الأخرى.

الجدول 9– نسبة التغيير في الأسعار الحقيقية للمنتجين والمستهلكين المحليين الفصل الأخير من 2003 إلى الفصل الأخير من 2007

البلد	السلعة	المنتجون	المستهلكون
بنغلاديش	الأرز	8	2
بنغلاديش	القمح	42	39
الصين	الأرز	28	30
أندونيسيا	الأرز	28	32
الفلبين	الذرة	9	5
الفلبين	الأرز	7	3

ملاحظة: البيانات الخاصة بإندونيسيا تقارن الفصل الأول 2003 بالفصل الأول 2007 والبيانات الخاصة ببنغلاديش تقارن الفصل الأخير 2003 بالفصل الأخير 2006 والبيانات الخاصة بالصين تقارن 2003 بـ 2007 (سنوي).

الذرة البيضاء في أفريقيا الجنوبية[26]

49- كما حدث بالنسبة للأرز في آسيا، لم يكن هناك انتقال عام من أسواق الذرة الصفراء في الأسواق الدولية إلى الأسواق الوطنية أو الإقليمية للذرة البيضاء في أفريقيا الجنوبية. وعند مستوى معين، لم يكن في ذلك ما يثير الدهشة، حيث إن الذرة البيضاء تستخدم أساسا للاستهلاك البشري بينما تستخدم الذرة الصفراء لتغذية الحيوانات أو لإنتاج الإيثانول. ومن ناحية أخرى، فإن كل من السلعتين يمكن أن تحل محل الأخرى في إنتاجها (وهو ما حدث في المكسيك عندما ارتفعت أسعار الذرة في الولايات المتحدة) ومن استهلاكها (كأعلاف). ويبدو أن الرسم البياني لأسعار تصدير الذرة الصفراء في الولايات المتحدة (بالقيمة الحقيقية في جنوب أفريقيا) لا يقتفي أثر التغيرات التي حدثت في أسعار الذرة البيضاء في جنوب أفريقيا بصورة دقيقة (انظر الشكل 7). وهناك سببان محتملان لذلك، أولهما، أن السلعتين مختلفتان، وثانيهما، أن أسعار الذرة تعتمد اعتمادا شديدا على مفاجآت العرض في جنوب أفريقيا وغيرها من بلدان المنطقة. وكمثال، فمن أبريل/نيسان 2005 إلى أبريل/نيسان 2006، اقتربت أسعار الذرة البيضاء في جنوب أفريقيا من الضعف (كان السبب الرئيسي هو الجفاف الذي تسبب في نقص محصول الذرة بنسبة 40 في المائة تقريبا)، بينما ارتفعت أسعار الذرة الصفراء في الولايات المتحدة قليلا. ومنذ فترة قريبة، ارتفعت أسعار الذرة الصفراء في الولايات المتحدة فيما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وفبراير/شباط 2008، بسبب الطلب القوي عليها من صناعة الوقود الحيوي، بينما ظلت أسعار الذرة البيضاء في جنوب أفريقيا ثابتة.

الشكل 7
مبيعات الذرة البيضاء بالجملة في جمهورية جنوب أفريقيا وأسعار صادرات الذرة الصفراء في الولايات المتحدة الأمريكية (راند حقيقي للطن الواحد في جمهورية جنوب أفريقيا). يناير/كانون الثاني 2003 إلى مارس/آذار 2008

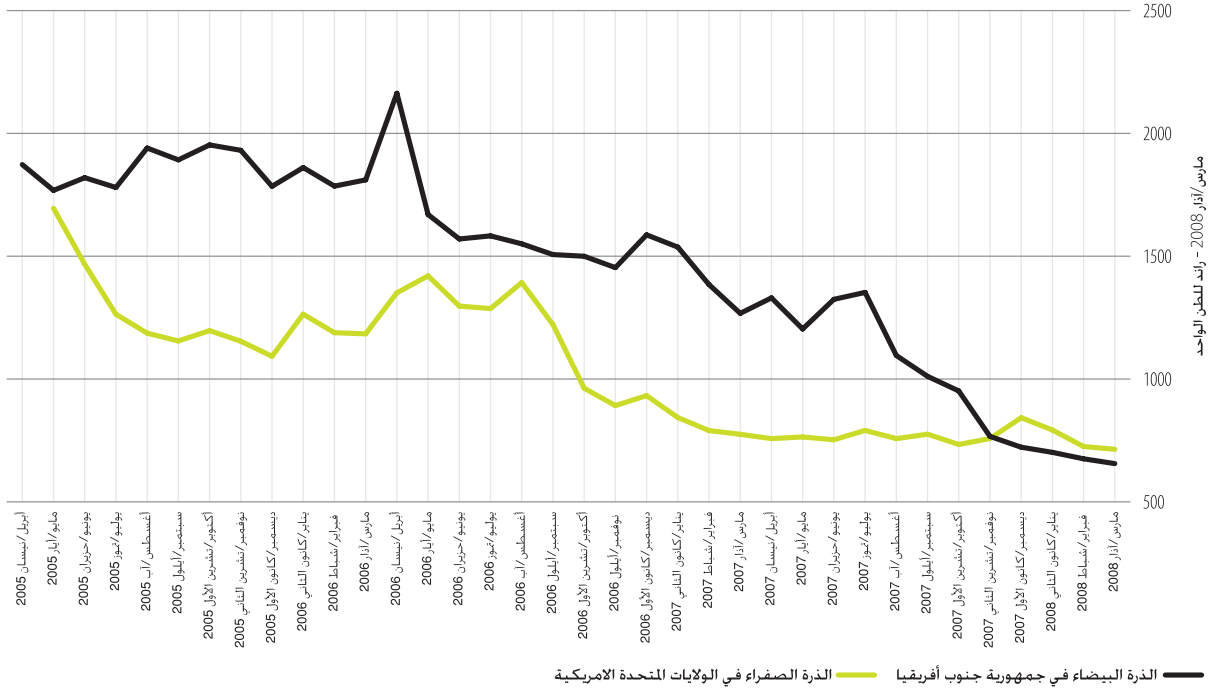

[26] التحليلات في هذا الجزء أجريت على أساس Gunjal و Dawe (2008).

50- ومن المثير للاهتمام أنه يبدو أن أسعار الذرة البيضاء في الاقتصادات الصغيرة في المنطقة (ملاوي وموزامبيق وزامبيا) لا يبدو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسعار في جنوب أفريقيا. كما يبدو أن الفحص الدقيق للبيانات يبين أن الارتفاع الأخير في أسعار الذرة في ملاوي وموزامبيق قد بدأ قبيل الزيادة المماثلة – وإن كانت بصورة أقل في الولايات المتحدة. و بالطبع، فإن أسواق الذرة في أفريقيا الجنوبية لا تستطيع البقاء بمعزل تام عن أسواق العالم لفترة طويلة، وإن كان يبدو على المدى القصير أن السياسات التجارية الوطنية وسياسات توريد الذرة وتوزيعها، وضعف البنية الأساسية تلعب دورا هاما في تحديد الأسعار المحلية. أما البلدان التي تستورد كميات هائلة من الذرة قياسا باحتياجاتها الداخلية، مثل سوازيلند وبوتسوانا وزمبابوي فقد تعرضت لانتقال الأسعار بقدر كبير من أسعار جنوب أفريقيا، وهي المصدر الرئيسي في هذه المنطقة.

القمح في أمريكا اللاتينية

51- تمثل الأرجنتين وشيلي حالتين متناقضتين. فكلاهما من بلدان الشريحة العليا المتوسطة الدخل، ولديهما بنية أساسية جيدة إلى حد ما. وقد زاد سعر العملة في البلدين مقابل الدولار الأمريكي خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن شيلي تستورد جزءا كبيراً من احتياجات استهلاكها من القمح، بينما الأرجنتين مصدِّر هام للقمح في العالم. والأهم من ذلك بالنسبة لانتقال الأسعار، هو أن شيلي تطبق سياسة تجارية مفتوحة للغاية، بينما تميل الأرجنتين إلى كثرة التدخل.

52- ونظرا لزيادة سعر العملة، فإن مكافئ الأسعار العالمية بالقيمة الحقيقية قد زادت بصورة أقل في كل من شيلي والأرجنتين عنها في الأسواق العالمية. وبمقارنة الفصل الرابع من عام 2007 بالفصل الرابع من عام 2003، نجد أن أسعار القمح العالمية قد زادت بنسبة 91 في المائة بالقيمة الحقيقية للدولار الأمريكي. ولكن بالقيمة الحقيقية لعملة شيلي، نجد أن الزيادة لم تكن بأكثر من 50 في المائة، وبالقيمة الحقيقية لعملة الأرجنتين، كانت هذه الزيادة بنسبة 68 في المائة.

53- وتقتفي أسعار القمح المحلية في شيلي الأسعار الدولية عن كثب، كما نلاحظ من الشكل 8، بينما تفرض الأرجنتين ضرائب على صادرات القمح للإبقاء على انخفاض أسعاره، كما تستخدم سجلات التصدير للتأثير على التجارة. ويبين الشكل 9 أن أسعار القمح المحلية كانت دائما أقل من مستوى الأسعار الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فمع ارتفاع الأسعار الدولية للقمح، زادت الأرجنتين من استخدام وسائل معينة للتحكم في التجارة، وكانت النتيجة أن الفجوة زادت بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية في السنوات القليلة الماضية.

الشكل 8 المبيعات بالجملة المحلية في شيلي والأسعار العالمية للقمح، (بيزو شيلي حقيقي للكيلوغرام الواحد).
يناير/كانون الثاني 2003 إلى فبراير/شباط 2008

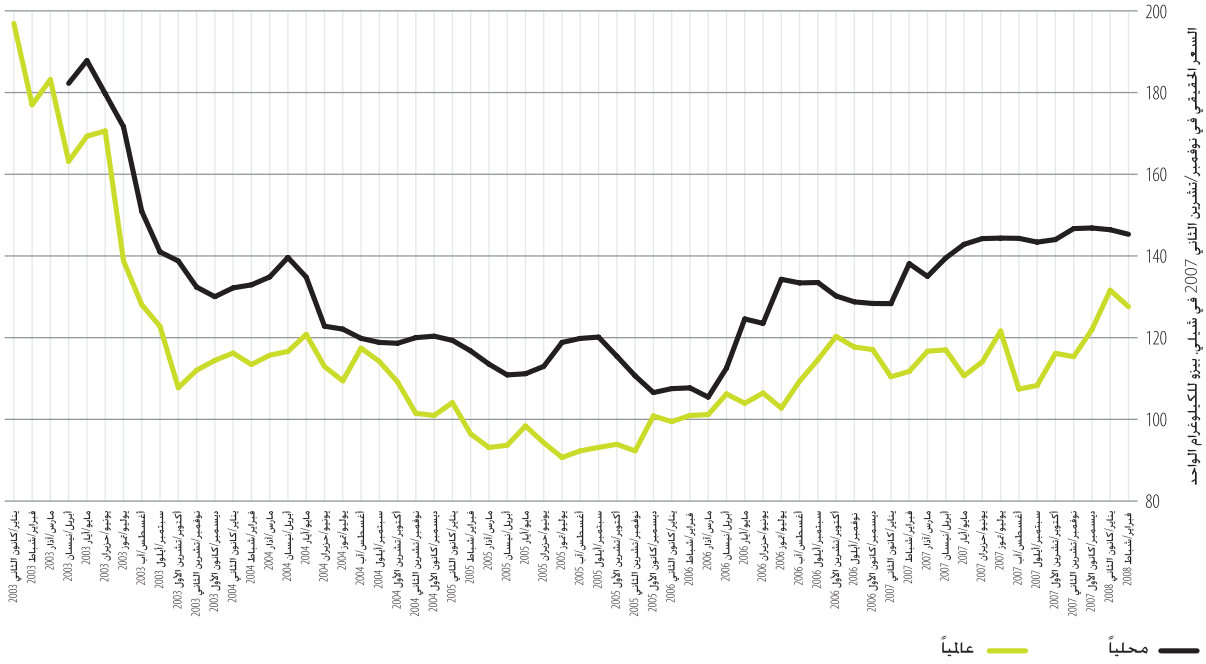

الشكل 9 المبيعات بالجملة المحلية في الأرجنتين والأسعار العالمية للقمح، (بيزو أرجنتيني حقيقي للطن الواحد).
يناير/كانون الثاني 2003 إلى فبراير/شباط 2008

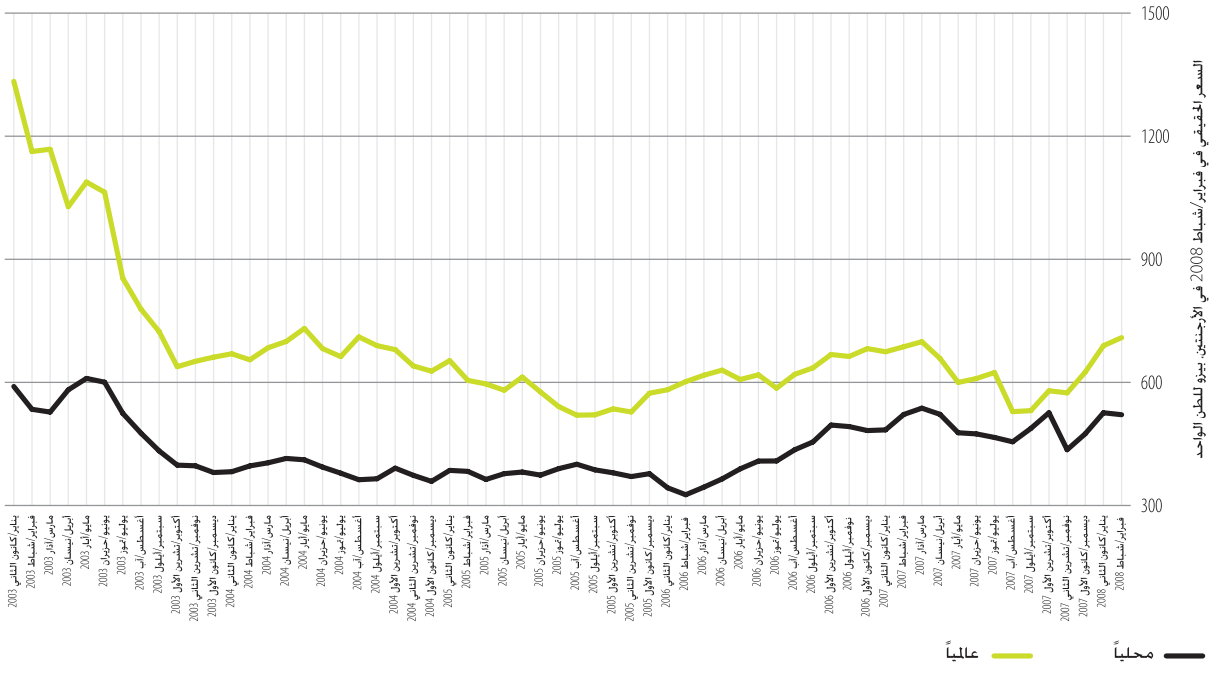

تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الأرقام الدليلية لأسعار المستهلكين

54- تتمثل إحدى طرق قياس التغييرات السعرية التي حدثت في الأسواق المحلية في دراسة البيانات المتعلقة بالتضخم في أسعار الأغذية. ويتمثل أحد عيوب هذا النهج في أن سلة الأغذية التي يستهلكها الفقراء يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا عن سلة الأغذية المستخدمة في حساب الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين. ومع ذلك يمكن استخدام البيانات المستمدة من الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين في تقدير التأثيرات التجميعية للزيادات في الأسعار بالنسبة لطائفة عريضة من السلع الغذائية، وهي تتوافر بالنسبة لعدد من البلدان على أساس حسن التوقيت وهذا النهج مفيد بالنظر إلى أن الأسعار قد زادت بالنسبة لعدد كبير جدا من السلع المختلفة (انظر الجدول 10).

الجدول 10- موجز التغييرات في الأسعار المحلية للسلع الغذائية الأساسية الملاحظة في 45 بلدا ناميا

السلع	نسبة أسعار المستهلكين المبلغة من **45** بلدا تشير إلى *الزيادة* من صفر إلى **75**٪			نسبة أسعار المستهلكين المبلغة من **45** بلدا تشير إلى *انخفاض*		
	من **01/2006** إلى **01/2007**	من **01/2007** إلي **01/2008**	**01/2008** إلى **03/2008**	من **01/2006** إلي **01/2007**	من **01/2007** إلى **01/2008**	من **01/2008** إلى **03/2008**
الأرز	67	72	65	27	15	29
القمح	57	69	57	36	18	40
الذرة	60	71	52	26	16	37
المحاصيل الجذرية	43	65	52	39	28	42
الزيوت النباتية	72	75	63	23	2	24
البقول	67	59	70	20	32	23
الألبان	70	90	49	26	3	46
اللحوم	69	76	49	29	17	46
البيض	58	70	49	33	25	43
الأسماك	62	62	43	26	28	51

المصدر: مسح للبلدان التي يوجد فيها ممثل لمنظمة الأغذية والزراعة.

55- يبرز الشكل 10 أهمية الإنفاق على الأغذية في البلدان الفقيرة، حيث يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بالقوة الشرائية بقيمة الدولار الدولي في 86 بلدا توافرت بيانات عنها، مقابل وزن الإنفاق على

الأغذية في حساب مؤشرات أسعار المستهلكين في كل بلد. وكمثال، ففي الشريحة الدنيا نجد أن الوزن المتوسط للإنفاق على الأغذية في مؤشر أسعار المستهلكين الكلي في حدود 45 في المائة في البلدان العشرين التي تتسم بأقل دخل للفرد (أي أقل من معادل القوة الشرائية 700 3 دولار) بينما كان نصيب أغنى 20 بلدا (أي التي يفوق فيها معادل القوة الشرائية 000 22 دولار) 16 في المائة في المتوسط.

الشكل 10
نصيب المصروفات الغذائية في مؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر أسعار الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بلدان مختارة

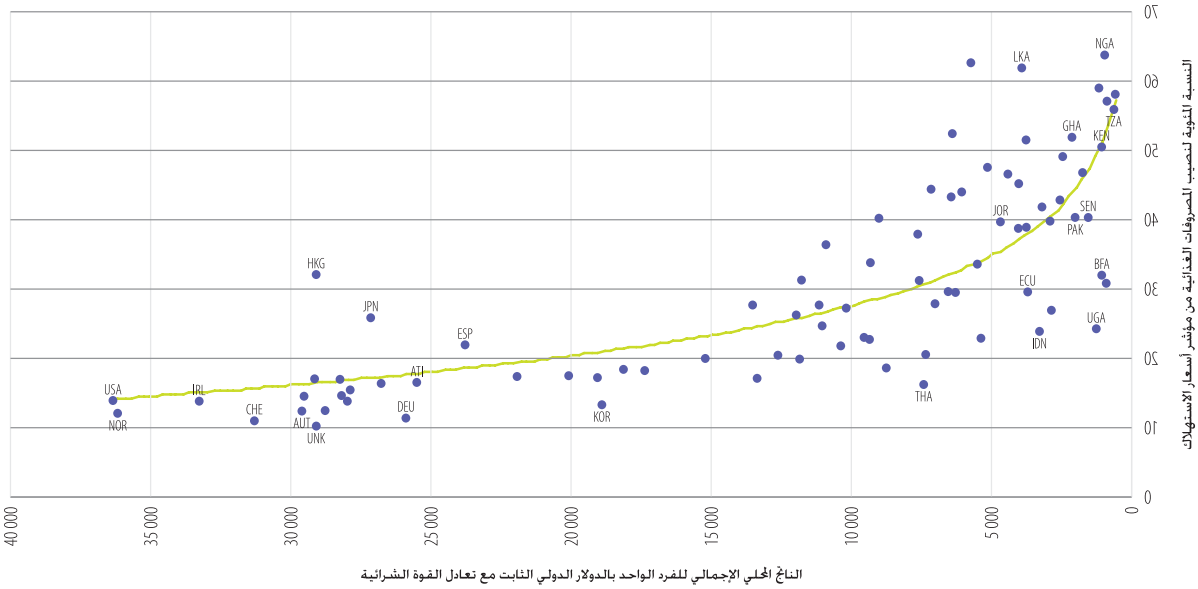

56- ويطرح الجدول 11 النسبة المئوية للتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين وكذلك التغيرات في مكونات الغذاء نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار الأغذية في بلدان مختارة أو في مجموعة من البلدان فيما بين عامي 2007 و2008 في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط. وكما يتبين لنا، كانت التغيرات في جميع الحالات في هذين الشهرين في مكونات الغذاء في مؤشرات أسعار المستهلكين أكبر من التغيرات في قيمة المؤشر نفسه، وإن كان الاختلاف تفاوت في حجم هذه التغيرات، وهو ما يعكس الكثير من العوامل التي تناولناها في الجزء السابق. وكان متوسط الزيادة في مكونات الغذاء في البلدان النامية نحو 12 في المائة في شهر يناير/كانون الثاني، وارتفعت إلى 13.5 في فبراير/شباط فبالنسبة للبلدان والأقاليم المتقدمة، كانت النسبة 5.4 لكلا الشهرين. وتعزى النسبة الكبيرة للبلدان النامية على الأرجح إلى أن الأغذية التي تستهلك في تلك البلدان تتعرض لقدر من التصنيع أقل من ذلك الذي يحدث في البلدان المتقدمة. وعلى ذلك فإن الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية يسهم بصورة أكبر نسبيا في الزيادات في أسعار المنتجات النهائية في البلدان النامية.

57- وفي حين أن الرقم المتوسط لنسبة التضخم في أسعار الأغذية في البلدان النامية وهو 13.5 في المائة يدعو بالتأكيد إلى القلق، وخاصة بالنسبة للفقراء، فإن هذه الزيادة أقل بكثير مما كان يتوقع المرء إستنادا إلى مايقرأ في التقارير

الصحفية. وعلاوة على ذلك فإن بعضا من هذه الزيادة يعزى إلى التضخم العام بسبب زيادة المعروض من النقود. ومع ذلك، فإن المتوسط الشامل قد يخفي أيضا الكثير من الزيادات الخطيرة في أسعار السلع الأساسية التي هي الأكثر أهمية بالنسبة للفقراء. فعلى سبيل المثال، فإنه كما أشير سلفا، زادت أسعار الأرز من أكتوبر/ تشرين الأول 2007 إلى مارس/ آذار 2008 بنسبة 38 في المائة في بنغلاديش، و18 في المائة في الهند وبأكثر من 30 في المائة في الفلبين[27]. وهذه زيادة كبيرة للغاية بالنسبة للسكان الفقراء الذين يعتمدون على غذاء أساسي واحد للحصول على الجزء الأكبر من متحصلاتهم من السعرات الحرارية وينفقون عادة مايتراوح بين 20 و40 في المائة من دخلهم على هذه السلعة الوحيدة بمفردها.

اتجاهات نصيب الفرد من الاستهلاك

58- كان المرء يتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الحبوب إلى انخفاض الاستهلاك من هذه السلعة، وأن البلدان التي ترتفع فيها مستويات نقص التغذية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الحبوب في الحصول على متحصلاتها اليومية من السعرات الحرارية سوف تكون مثار قلق بالغ (انظر الفقرتين العلويتين من الجدول 12) غير أنه رغم ارتفاع الأسعار في أسواق السلع العالمية الذي سجلناه أعلاه، لاسيما في الحبوب الداخلة إلى الأسواق، مثل القمح والأرز والذرة، فإن أغلب البيانات الأخيرة عن استخدام هذه الحبوب الأساسية في الأغذية لم تظهر أي تراجع قياسا بنصيب الفرد منها. وينطبق هذا الاتجاه نفسه على أغلب البلدان ذات الدخل المنخفض، بما فيها تلك التي تعاني من ارتفاع مستويات نقص التغذية (انظر الشكل 11). وإذا كان ذلك قد يتغير مع استمرار ارتفاع أسعار الحبوب في المستقبل، فإن الاتجاهات الراهنة تشير إلى أنه نظرا لأهمية الحبوب كمصدر رئيسي للطاقة في غذاء الأسرة، فإن استهلاك الحبوب ليس مرنا إزاء التغيرات السعرية.

59- غير أنه ينبغي تفسير هذه الاتجاهات بحذر. فأولا إن البيانات الخاصة بالاستهلاك وضعت تقديرات باستخدام طريقة التخلص من الإمدادات ولا تأتي من مسوحات الاستهلاك. وثمة مصادر كبيرة لعدم اليقين من البيانات المستخدمة لوضع هذه الحسابات. وثانيا في الاتجاهات المتوسطة لبلد ما تخفي وراءها حقيقة أن المستهلكين الفقراء يستجيبون للتغيرات السعرية بأكثر مما يستجيب أثرياء المستهلكين، وعلى ذلك فإن متوسط الاستهلاك قد يتغير بصورة طفيفة بالنسبة للبلد ككل، إلاّ أن التغييرات بالنسبة لأشد الفئات فقرا قد تكون كبيرة تماما. وثالثا حتى إذا لم يتغير استهلاك الفقراء من الحبوب، فإن ذلك لايعني أنه لاتوجد أي تأثيرات هامة على مستوى المعيشة. فقد يدافع الفقراء عن متحصلاتهم من الحبوب إلاّ أن ذلك لايتم إلاّ على حساب خفض الاستهلاك من الأغذية الأكثر تغذية وخفض الإنفاق على التعليم والصحة (انظر الجزء المعنون "التأثير على مستوى الأسرة من ارتفاع أسعار الأغذية").

[27] تشير الحسابات بالنسبة للفلبين إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2007 إلى أبريل/نيسان 2008.

الجدول 11– نسبة التغييرات الشهرية في الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين ونسبة الإنفاق على الأغذية في الرقم الدليلي بالنسبة لبعض البلدان ومجموعات البلدان

البلد	يناير 2007 إلى يناير 2008		فبراير 2007 إلى فبراير 2008	
	نسبة التغيير		نسبة التغيير	
	مجموع الرقم الدليلي	الأغذية	مجموع الرقم الدليلي	الأغذية
غواتيمالا	7.7	18.3	8.0	11.6
سري لانكا	4.6	5.8	19.4	25.5
مالاوي	6.8	11.4		
بوتسوانا	10.6	18.2	7.7	18.3
الهند[1]	8.6	13.6	4.6	5.8
اندونيسيا	5.4	9.1	6.8	11.4
باكستان[1]	4.0	6.4	10.6	18.2
جنوب افريقيا	5.8	10.9	8.6	13.6
الأردن	9.5	13.5	5.4	9.1
بيرو	9.9	11.8	4.0	6.4
السنغال	3.6	7.3	5.8	10.9
مصر	15.4	24.6	9.5	13.5
هايتي	10.3	14.2	9.9	11.8
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا[2]	6.9	14.6	3.6	7.3
كينيا	4.6	12.6	15.4	24.6
بنغلاديش	3.4	5.1	10.3	14.2
شيلي	4.1	5.8	6.9	14.6
الصين	6.6	18.2	8.0	23.3
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	3.4	5.1	3.4	5.1
الولايات المتحدة الأمريكية	4.1	5.8	4.1	5.8

[1] الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ.

[2] تضم بنن وبوركينافاسو وكوت ديفوار، وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو.

الشكل 11 استهلاك جميع أنواع الحبوب للفرد الواحد

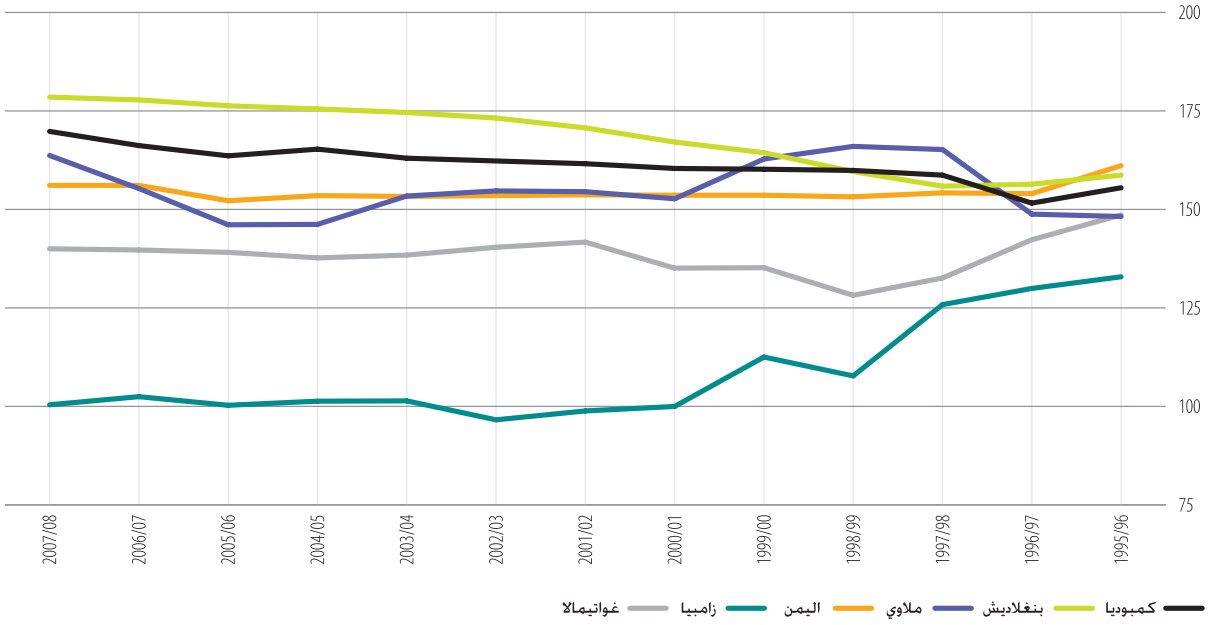

الجدول 12– البلدان التي يرتفع فيها مستوى نقص التغذية (<20٪) وارتفاع وانخفاض نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية من الأرز والقمح والذرة

البلد	نقص التغذية		نسبة المتحصلات الغذائية من الأرز والقمح والذرة	المتحصلات الغذائية اليومية 2001–2003 (السعرات الحرارية)
	نسبة الانتشار في 2001–2003	عدد السكان في 2001–2003 بالملايين		
أكثر من 55 في المائة من المتحصلات الغذائية اليومية من الحبوب المتداولة في التجارة				
بنغلاديش	30	43	81	2200
كمبوديا	33	5	77	2060
زامبيا	47	5	63	1930
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	35	8	62	2470
مالاوي	34	4	59	2140
اليمن	37	7	59	2020
من 50 إلى 55 من المتحصلات الغذائية اليومية من الحبوب المتداولة				
زمبابوي	45	6	54	2010
سرى لانكا	22	4	54	2390
مدغشقر	38	7	53	2040
غواتيمالا	23	3	53	2210
الهند	20	212	53	2440
سيبراليون	50	2	52	1930
أقل من 20 في المائة من المتحصلات الغذائية اليومية من الحبوب المتداولة في التجارة الدولية.				
جمهورية الكونغو الديمقراطية	72	37	18	1610
جمهورية أفريقيا الوسطى	45	2	17	1940
بوروندي	67	5	15	1640
تشاد	33	3	11	2160
السودان	27	9	11	2260
رواندا	36	3	9	2070
النيجر	32	4	9	2160

تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى القطري: بعض الملاحظات الاستنتاجية

60- يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات من تحليل تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى القطري. فأولاً، من منظار التأثيرات على المستوى القطري، يجب تقدير تلك التأثيرات في كل حالة بحالة بما أنّ البلدان المختلفة قد شهدت حركات مختلفة في أسعار صرفها وكل منها يعتمد سياسات سلعية مختلفة. وحركة الاسعار الدولية لا تنعكس بالكامل في الاسعار المحلية وتغير الأسعار المحلية لا يكون سببها بالضرورة أحداث طرأت في الأسواق الدولية. ومع ذلك، ينبغي التأكيد بأن بلدانا كثيرة قد تعرضت لارتفاعات حادة في الأسعار المحلية حتى إذا كانت هذه الزيادات أقل من التغييرات السعرية في الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى إذا كانت هذه الأسعار قد انخفضت بعد ذلك، مازال من المتعذر تعامل الفقراء من هذه التغييرات لأن من غير الممكن الاستغناء عن استهلاك الأغذية الأساسية لعدة أشهر في انتظار انخفاض الأسعار.

61- وسوف يمكن تحمل هذه الزيادات بسهولة أكبر في حالة زيادة الأجور بمعدلات سريعة بالقدر الكافي، إلاّ أن القرائن المحدودة المتاحة تشير إلى وجود فترة فاصلة تمتد إلى عدة سنوات قبل أن تصبح الزيادات في الأجور كافية لتعويض الفقراء (Ravallion 1990، Rashid 2002).

62- وثاني هذه الاستنتاجات، أن معظم البلدان قد استطاعت – في الأجل القصير – أن تحافظ على عدم تراجع نصيب الفرد من استهلاك الحبوب. فالبيانات الخاصة بالاستهلاك الظاهري تبين أنه ليس هناك تغيرات جوهرية في الأنماط القديمة. غير أنه، مرة أخرى، تخفي هذه المتوسطات الوطنية تغييرات ربما تكون جارية في الأسر الفقيرة كما أنها تتجاهل التغييرات في استهلاك الأغذية الأكثر تغذية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والتغييرات في الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم. ولم يكن لفواتير الواردات الضخمة تأثير كبير على الاقتصاد العام إلا في عدد محدود من البلدان. إلاّ أن هذه التأثيرات يمكن أن تكون شديدة في كثير من الحالات وخاصة إذا ظلت الأسعار العالمية مرتفعة أو تواصل الزيادة. فإذا ظلت الأسعار مرتفعة خلال فترة زمنية ممتدة، لن تصبح بعض التدخلات الحكومية التي ساعدت حتى الآن في التخفيف من الزيادات في الأسعار مستدامة من الناحية المالية.

63- والأهم من ذلك، أن "تخفيف" تأثير تحركات الأسعار العالمية على الأسعار المحلية، لا يعني أن من الممكن تجاهل تأثير ذلك على الأمن الغذائي: فزيادة الأسعار المحلية، ولو بمعدلات متوسطة (10 في المائة – 20 في المائة) قد يكون كارثة على الأسر الفقيرة للغاية التي تنفق جزءا كبيرا من دخلها على الأغذية الأساسية. فعلى سبيل المثال قدر سيناور وسور (2001) إنه إذا حدثت زيادة بنسبة 20 في المائة في أسعار الأغذية في 2025 بالمقارنة بخط الأساس، فإن عدد من يعانون من نقص الأغذية في العالم سوف يزيد بنحو 440 مليون نسمة. وتشير هذه الاعتبارات إلى أهمية تحليل الأمن الغذائي على المستوى الأسري وهو ماسيتم تناوله في القسم التالي.

باء- تأثير ارتفاع الأسعار على المستوى الأسري

64- من الواضح من التقارير الإعلامية أن ارتفاع أسعار الأغذية كان له تأثيره الواسع والقوي على أوضاع الأمن الغذائي للبلدان والأسر والأفراد في جميع أنحاء العالم. وإذا كانت البيانات العملية محدودة، فإن الأجزاء التالية ستستعرض الطبيعة المختلفة لهذا التأثير على البلدان والأسر والأفراد ممن يعتمدون على أنماط الاستهلاك الحالية وأوضاع الأسر في السوق باعتبارها مشتريا أو بائعا صافيا للأغذية.

65- فالأسر الحضرية أكثر تعرضا لارتفاع أسعار الأغذية، لسببين أولها، أن سكان الحضر أكثر استهلاكا للأغذية الأساسية المستخرجة من السلع الداخلة في التجارة (القمح والأرز)، بينما يميل سكان الريف (وعلى الأخص في أفريقيا وأمريكا اللاتينية) إلى استهلاك الأغذية التقليدية مثل البذور والدرنات. وثانيها، أن سكان الحضر أقل ميلا إلى إنتاج جزء ملموس من طعامهم أو الإنتاج بغرض البيع.

66- وبإيجاز شديد، فإن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الأسر يتوقف كثيرا على وضعها في أسواق مدخلات الأغذية كأسر منتجة أو مستهلكة. فالأسر ذات الدخل المنخفض التي تنفق جزءا كبيرا من دخلها على السلع التجارية التي زادت أسعارها كثيرا هي التي يتأثر مستواها العام تأثيرا سيئا على الأرجح. أما الأسر التي تحصل على جزء كبير من دخلها من إنتاج هذه السلع وبيعها هي على العكس تتأثر إيجابيا إذا كانت أسعار المنتجين جيدة بالنسبة لتكاليف الإنتاج التي زادت بعض أسعارها هي الأخرى مثل الوقود والبذور والأسمدة. أما التأثير على الأسر المنتجة والمستهلكة على السواء من السلع المختلفة فهو غير واضح، ويتوقف على وضعها الصافي في أسواق بعينها وعلى التغيرات النسبية لأسعار السلع المختلفة.

67- ومن الواضح أن هذه التأثيرات يمكن التخفيف منها بالدرجة التي يستطيع المستهلك أن يتحول باستهلاكه نحو أغذية أقل تكلفة. وعلى المدى المتوسط، فإن أنماط الإنتاج ستعكس أيضا حركة الأسعار النسبية مع تحول الأسر إلى محاصيل أكثر ربحية. فإذا كانت هذه الاستجابة من جانب العرض كبيرة بقدر كاف، فإن بعض الأسر قد تتحول من كونها مشتريا صافيا إلى أن تصبح بائعا صافيا، ولكن ذلك يتوقف على حركة الأسعار النسبية وإمكانية الحصول على الأراضي والموارد الأخرى اللازمة لتحقيق هذه الاستجابة.

68- ويمكن الحصول على صورة معقولة للتأثير المحتمل القصير الأجل لارتفاع أسعار الأغذية على الأنماط المختلفة من الأسر من النظر إلى نتائج بيانات المسح المتوافرة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك للأسر الحضرية والريفية على السواء. وإذا كانت التغيرات في الأسعار تؤثر على جميع مجموعات الدخل، فإن التركيز في التحليل سيكون على الأسر الداخلة فى أشد الطبقات فقرا من السكان، وهي الأسر التي تعتني بها (أو التي ينبغي أن تعتني بها) سياسات التنمية أكثر من غيرها.

69- والخطوة الأولى هي تحديد نسبة الأسر البائعة الصافية أو المشترية الصافية وسمات هذه الأسر. ويبين الجدول 13 نصيب الأسر البائعة الصافية في عينة من 3 أقاليم نامية رئيسية. فالجزء الأعلى من الجدول يستند إلى البيانات المأخوذة من برنامج أنشطة توليد الدخل الريفي[28]. ويحدد البائعين الصافين للأغذية باعتبارها الأسر التي لديها قيمة إنتاج للأغذية الأساسية في بلد ما أكبر من قيمة استهلاكها من نفس هذه الأغذية الأساسية. أما الجزء الأكبر من الجدول فيستلزم النتائج التي توصل إليها Aksoy و Isik-Dikmelik (2008) وهي نتائج تقوم على أساس سلعتين رئيسيتين من كل بلد.

الجدول 13- نصيب الأسر[أ] التي تبيع الأغذية الأساسية بصورة صافية (النسبة)

	حصة الأسر [ب]		
	الحضرية	الريفية	المجموع
بنغلاديش **2000**	3.3	18.9	15.7
باكستان **2001**	2.8	27.5	20.3
فييت نام **1998**	7.1	50.6	40.1
غواتيمالا **2000**	3.5	15.2	10.1
غانا **1998**	13.8	43.5	32.6
مالاوي **2004**	7.8	12.4	11.8
مدغشقر **1993**	14.4	59.2	50.8
اثيوبيا [ج] **2000**	6.3	27.3	23.1
زامبيا [ج] **1998**	2.8	29.6	19.1
كمبوديا [ج] **1999**	15.1	43.8	39.6
بوليفيا [ج] **2002**	1.2	24.6	10.0
بيرو [ج] **2003**	2.9	15.5	6.7
الحدود القصوى	15.1	59.2	50.8
الحدود الدنيا	1.2	12.4	6.7
متوسط غير مرجح	6.8	30.7	23.3

* المصادر: الأرقام المبينة مأخوذة من قاعدة بيانات أنشطةإدرار الدخل الريفي، ما لم يذكر غير ذلك في الملاحظات التالية.

ملاحظات (أ): تستخدم في قاعدة بيانات أنشطة[29] إدرار الدخل الريفي محصول واحد من الأغذية الأساسية لكل بلد على العكس من 2-3 محاصيل في أكسوى وازيك-ديسكميليك (2008).

(ب) نصيب الأسر الحضرية والريفية والوطنية على التوالي.

(ج) الأرقام مستمدة من أكسوى وازيك-ديسكميليك (2008)

[28] برنامج أنشطة إدرار الدخل الريفي هو مجهود مشترك في منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والجامعة الأمريكية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الموقع http://www.fao.org/es/ESA/riga/index_en.htm.

[29] قاعدة بيانات انشطة إدرار الدخل الريفي وهى مشروع مشترك بين المنظمة والبنك الدولى والجامعة الأمريكية http://www.fao.org/es/ESA/riga/index_en.htm

70- ويتباين النطاق الشامل للأسر البائعة الصافية بين 7 في المائة و 51 في المائة في هذه العينة من البلدان. ونفس النسبة في المناطق الريفية تتراوح بين 12 و 59 في المائة. ومن استنباط متوسط غير مرجح عبر البلدان، يتبين أن 23 في المائة فقط من جميع الأسر و31 في المائة من الأسر الريفية هي من الأسر البائعة الصافية للأغذية، مما يشير إلى أن غالبية الأسر في هذه العينة من الأسر المشترية الصافية للأغذية الأساسية.

71- ولدى إلقاء نظرة أخرى على ذلك، لفهم الكيفية التي يمثل بها الفقراء في هذه المجموعة من الأسر البائعة الصافية، يبين الجدول 14 نسبة الفقراء الذين هم من البائعين الصافيين، باستخدام خط الفقر الدولي للدولار يوميا. فالخط الأدنى هو أنه في المناطق الريفية حيث تشكل فيها الزراعة وإنتاج الأغذية الأساسية حرفا هامة لغالبية الفقراء، تعتبر نسبة كبيرة من الفقراء من المشترين الصافيين للأغذية ويخسرون (أو على الأقل لا يكسبون) من الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية المتداولة في التجارة. وفي نفس الوقت، فإن نحو نصف الفقراء في بلدين من البلدان التي خضعت للتحليل هم من البائعين الصافيين للأغذية. فحتى فيما بين فقراء الريف، يمكن أن تكون تأثيرات الاتجاهات السعرية الأخيرة متباينة.

الجدول 14- نصيب الأسر التي تعيش على دولار يوميا والتي هي من البائعة الصافية

	نصيب الأسر الفقيرة التي تعيش على دولار يوميا		
	الحضرية	*الريفية*	*المجموع*
بنغلاديش **2000**	0.0	9.2	8.6
باكستان **2001**	5.0	22.0	18.8
فييت نام **1998**	0.0	25.3	25.0
غواتيمالا **2000**	7.9	11.9	11.7
غانا **1998**	29.2	46.5	43.6
مالاوي **2004**	2.6	7.8	7.6
مدغشقر **1993**	15.4	59.6	54.4

المصدر: قاعدة بيانات أنشطة إدرار الدخل الريفي.

72- بعد تحديد خصائص الأسر من حيث موقعها في الأسواق من ناحية الأغذية الأساسية الرئيسية، تتمثل الخطوة الثانية في قياس التأثير المحتمل لتغير الأسعار على مستوى المعيشة في مختلف أنماط الأسر. ويمكن تقسيم التأثير الصافي للتغيرات السعرية على مستوى معيشة الأسر إلى التأثير على الأسر كمستهلكة للسلع، والتأثير على الأسر كمنتجة للسلع.

73- ونظرا لحدوث نفس التغيير في أسعار المنتجين والمستهلكين للأغذية الأساسية، فإن التأثير الصافي على مستوى معيشة الأسر يعتمد على ظروف الأسر بوصفها من الأسر البائعة الصافية أو المشترية الصافية[30]. وبغية وضع تحديد كمي للتغيير في مستوى المعيشة بطريقة بديهية، نستخدم مفهوم **تعويض التباين**، وهو التمويل الدخلي/ النقدي اللازم لإعادة الأسر إلى موقعها الأصلي قبل حدوث الصدمة (الأسعار)، محسوبا كنسبة مئوية من المستوى الأصلي لمجموع الإنفاق الاستهلاكي.

74- ولم تؤخذ في الاعتبار تأثيرات البدائل وردود أفعال الأسر في قرارات الإنتاج والاستهلاك في أبسط أشكاله مثل ذلك المحسوب في هذه الورقة. ولذلك فإن النتائج سوف تفسر بوصفها المستوى الأعلى للتأثيرات المحتملة[31]، ولدواعي التبسيط، تفترض هذه العملية أيضا أن التغييرات السعرية تحول بنفس الدرجة إلى مختلف أنماط الأسر سواء أكانت من مستهلكي الحضر أو من المزارعين من صغار الحائزين في منطقة نائية ممن لا يتمتعون إلاّ بفرص محدودة للوصول إلى الأسواق الكبيرة ولذا فهم معزولون نسبيا عن حركات الأسعار الدولية.

75- ومن ناحية أخرى، فإن النتائج المعروضة أدناه تحاكي التأثيرات الخاصة بزيادة نسبة 10 في المائة في أسعار السلع الأساسية، وهي ما يقل عن الزيادات الفعلية في الأسعار التي تواجهها في الوقت الحاضر، الأسر في الكثير من البلدان، ولكن ليس كلها. كذلك فإن هذه التقديرات تشير إلى الزيادة في أسعار سلعة واحدة فقط (السلعة الغذائية الأساسية الرئيسية)، في حين تبين من أعلاه أن الزيادة في الأسعار تعمم في أغلب الأحيان وتؤثر في أسعار الأغذية الأساسية غير المتداولة في التجارة فضلا عن السلع الأساسية غير الغذائية، مثل الطاقة. وفي هذا الصدد، فإن النتائج قد تقلل من قيمة التأثيرات الشاملة على مستويات المعيشة.

76- ويمكن باستخدام مجموعة قاعدة بيانات أنشطة إدرار الدخل الريفي، فحص تأثيرات التغيرات على مستويات المعيشة نتيجة للتغييرات في أسعار الأغذية في أنماط مختلفة من الأسر. ونظرا لأن حجم التأثيرات قد يمثل مبالغة أو نقص في تقدير التأثيرات الفعلية، فإن المهم في التحليل أدناه هو التأثيرات النسبية فيما بين مجموعات الأسر المصنفة عبر مختلف الخصائص (المركز الصافي في السوق، وخمس الدخل، ومصادر دخل الأسرة). ويمكن استخلاص العديد من الملاحظات المهمة من هذه البيانات. فأولا، وكما هو متوقع من كل من الحدس والبيانات في الجدول 13 أعلاه، يتوقع أن يخسر المستهلكون في المناطق الحضرية في جميع البلدان. والوضع أكثر تعقيدا في المناطق الريفية. فحتى في بعض البلدان التي تحصل فيها الأسر الريفية على مكاسب في المتوسط مثل فيتنام وباكستان، تواجه أشد الفئات فقرا بين الفقراء تغييرا سلبيا في مستويات المعيشة عقب زيادة أسعار الأغذية الأساسية.

[30] جرى تقييم الاستهلاك والإنتاج في تاريخ إجراء المسح وقد لا يكون بالضرورة قد أبرز الأنماط الموسمية.

[31] من الجدير بالملاحظة أيضا أن التعديلات في إنتاج المحاصيل غير ممكنة في الأجل القصير جدا (وإلى موسم محصول على الأقل). وعلى جانب الاستهلاك، فإن الفقراء يكونون على الأرجح قد استنفدوا تقريبا جميع إمكانيات التحول إلى سعرات حرارية أرخص.

الشكل 12 النسبة المئوية للرفاهية المتعلقة بالربح/الخسارة نتيجة زيادة 10 في المائة في سعر الغذاء الأساسي الرئيسي، بحسب خميس الدخل (الإنفاق)

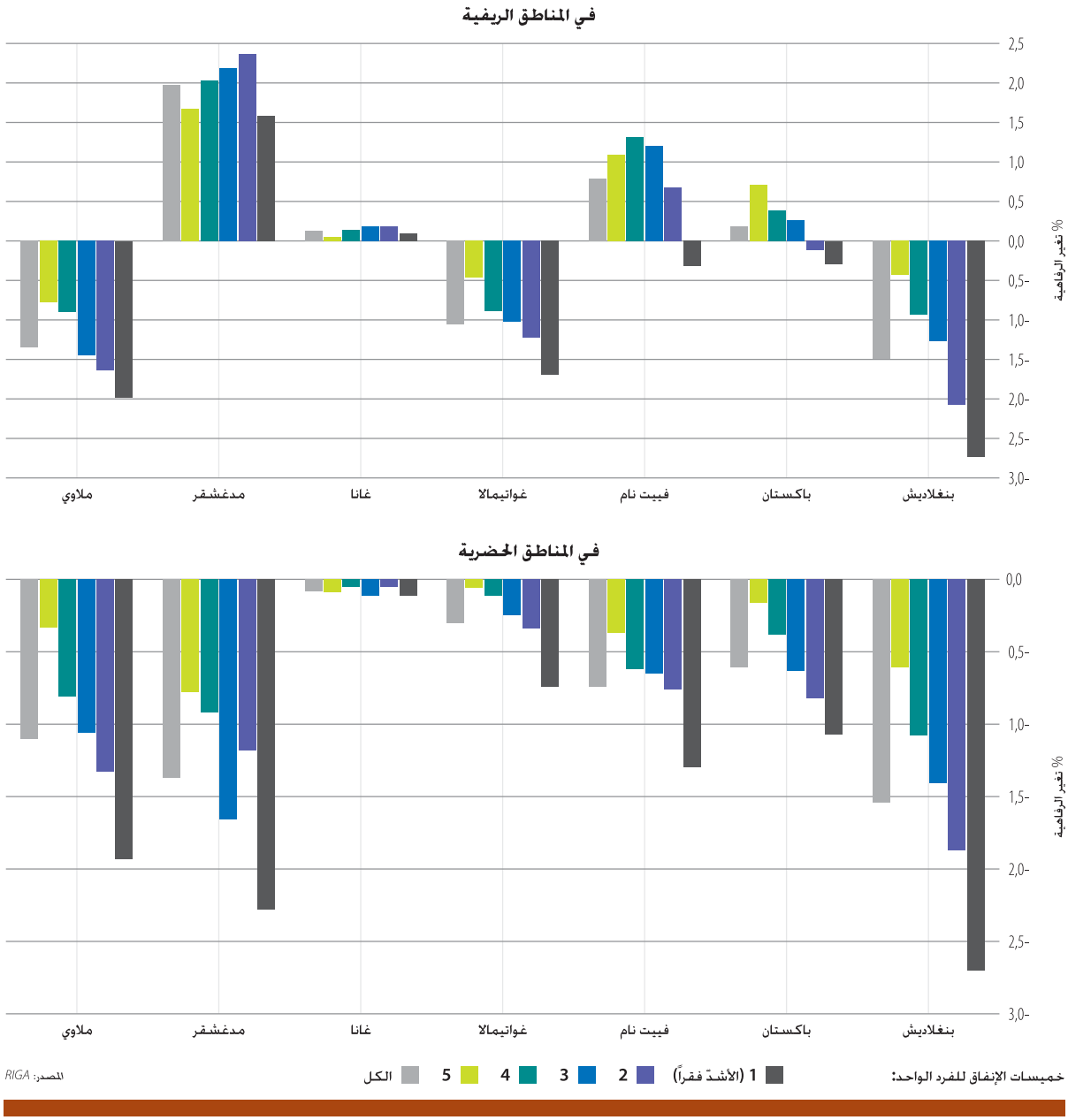

المصدر: قاعدة بيانات الأنشطة المدرة للدخل الريفي

ملاحظة: تمثل الأعمدة السوداء متوسطات خميس الدخل (الإنفاق)، من خميس أشد الفئات نظرا إلى أكثرها قراءة (من اليسار إلى اليمين).

77- ففي بنغلاديش مثلا، تأثرت كل من الأسر الريفية والحضرية بصورة معاكسة من الزيادة في أسعار الأرز، ويتماثل حجم التأثير، في المتوسط، عند 1.5 في المائة من مستوى مجموع الإنفاق الأصلي. غير أن أشد الفئات فقرا بين الفقراء (نسبة 20 في المائة الأخيرة) في كل من المناطق الريفية والحضرية هم الذين يتعرضون لأشد التأثيرات حيث يتعرضون لخسارة صافية تبلغ 2.7 في المائة عقب الزيادة في الأسعار بنسبة 10 في المائة، مع خسارة الخميس الثاني من أشد الفئات فقرا نحو 2 في المائة. وفيما بين البلدان الأفريقية، وجدت الخسائر من حجم مماثل في كل ملاوي والمناطق الحضرية من مدغشقر. ويبدو أن الأسر أشد الفئات فقرا في المناطق الريفية من مدغشقر فقط، هي التي تتوافر لها فرصة للاستفادة من الزيادة في أسعار الأرز.

78- وتعتبر فييت نام مثالاً مفيداً. إذ تتوقع الأسر الريفية فيه أن ترى زيادة في متوسط مستوى معيشتها بنسبة 0.8 في المائة عقب الزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الأرز. غير أن هذه المكاسب ليست موزعة بالتساوي، ومازال من المتوقع أن يواجه الخميس الأشد فقرا خسارة صافية صغيرة تبلغ 0.3 في المائة. وتعود المكاسب الأكبر حجما (1.1 في المائة إلى 1.3 في المائة) إلى الخمسيات الثلاثة الأكثر ثراء. والمستهلكون الفقراء في المناطق الحضرية فهم الفئة التي تكون فيها الخسارة التقديرية في مستوى معيشتهم هي الأعلى في فييت نام.

79- وكما يبين هذا التحليل، فإن من الأهمية البالغة افضاض متوسط تقديرات التأثيرات حتى يمكن فهم الكيفية التي تتأثر بها الفئات الفرعية المعنية من السكان، بحسب فرص حصولها على الأصول الرئيسية واستراتيجيات سبل العيش. فعلى سبيل المثال، فإن التوقعات تبدو أسوأ من ذلك منهجيا بالنسبة للفئات المعدومة الفقيرة (الجدول 15) التي تفوق خسائرها- باستثناء غواتيمالا — تلك التي يتعرض لها سكان الريف العاديون. وعند تناول مثال بنغلاديش مرة أخرى، فإن الخسائر في مستويات المعيشة بالنسبة للمعدمين مرتفعة بما يصل إلى 3.5 في المائة في الخميس الأدنى. وحتى في المناطق الريفية من فييت نام حيث تعدد المكاسب المقدرة إلى نسبة كبيرة من سكان الريف، فإن الفئة الوحيدة التي يتوقع أن تخسر وفقا لهذه التقديرات وهي فئة المعدمين الذين تقدر خسائرها في المتوسط بنسبة 1.8 في المائة، ومع وصول هذه النسبة من الخسائر إلى 2.7 في المائة في نسبة الأربعين في المائة الأخيرة من توزيع الإنفاق. غير أن هذه الفئة لا تمثل سوى عشر العينة الريفية في فييت نام (مقابل النصف في بنغلاديش).

الجدول 15- متوسط المكاسب/ الخسائر في مستوى المعيشة من الزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الأغذية الأساسية بحسب خميس الدخل (الإنفاق) وفئة ملكية الأراضي

		خميسات نصيب الفرد من الانفاق					
		1	2	3	4	5	الجميع
بنغلاديش	أصحاب الأراضي	-1.22	-0.86	-0.29	-0.06	0.15	-0.34
	غير أصحاب الأراضي	-3.48	-2.92	-2.36	-2.04	-1.45	-2.60
باكستان	أصحاب الأراضي	1.16	1.20	1.65	1.65	1.91	1.58
	غير أصحاب الأراضي	-0.66	-0.63	-0.49	-0.39	-0.15	-0.48
فييت نام	أصحاب الأراضي	-0.16	0.88	1.43	1.51	1.38	1.00
	غير أصحاب الأراضي	-2.71	-2.69	-1.85	-1.75	-0.96	-1.81
غواتيمالا	أصحاب الأراضي	-1.91	-1.27	-1.00	-1.23	-0.62	-1.27
	غير أصحاب الأراضي	-1.32	-1.22	-1.02	-0.89	-0.36	-0.83
غانا	أصحاب الأراضي	0.5	0.31	0.32	0.19	0.15	0.29
	غير أصحاب الأراضي	-0.08	0.13	0.11	0.1	-0.01	0.05
مالاوي	أصحاب الأراضي	-1.95	-1.62	-1.43	-0.85	-0.76	-1.34
	غير أصحاب الأراضي	-2.54	-2.05	-1.69	-1.39	-0.89	-1.45
مدغشقر	أصحاب الأراضي	1.26	2.16	2.19	2.03	1.78	1.89
	غير أصحاب الأراضي	0.67	1.46	0.17	0.59	0.86	0.72

المصدر: قاعدة بيانات أنشطة إدرار الدخل الريفي
ملاحظة: يشير هذا الجدول إلى الأسر الريفية فقط

80- والفئة الفرعية الوحيدة التي، على العكس، تستفيد بصورة منتظمة من الزيادة في الأسعار هي فئة "المتخصصين" الزراعيين التي هي تلك الأسر التي تحصل على أكثر من 75 في المائة من دخلها من الزراعة ويعقد

الشكل 13 مقارنة للتأثيرات على المتخصصين الزراعيين مقابل جميع الأسر الأخرى في بنغلاديش وفييت نام وحجم القطاعات يتناسب مع نسبة الأسر الريفية في كل فئة من الفئات الفرعية. ففي بنغلاديش، يرى المتخصصون الزراعيون الذين يشكلون نحو عشر العينة الريفية، حدوث تحسن في مستويات معيشتهم بنسبة 1.7 في المائة في المتوسط (1.3 في المائة في الخميس الأدنى و1.8 في المائة الخميس الأعلى). لذلك فإن الفئات الأكثر ثراءً من المتخصصين في فييت نام هي التي تستفيد أكثر من غيرها حيث تبلغ نسبة الكسب 2.2 في المائة – 2.3 في المائة. غير أن المتخصصين في الزراعة يمثلون، في هذه الحالة، النسبة الأكبر بين سكان الريف حيث إن ذلك، ربما يعود إلى التوزيع الأكثر عدالة للأراضي.

الشكل 13 النسبة المئوية للرفاهية المتعلقة بالربح/الخسارة نتيجة زيادة 10 في المائة في سعر الغذاء الأساسي الرئيسي، بحسب خميس الإنفاق ونمط الدخل، عينة في المناطق الريفية

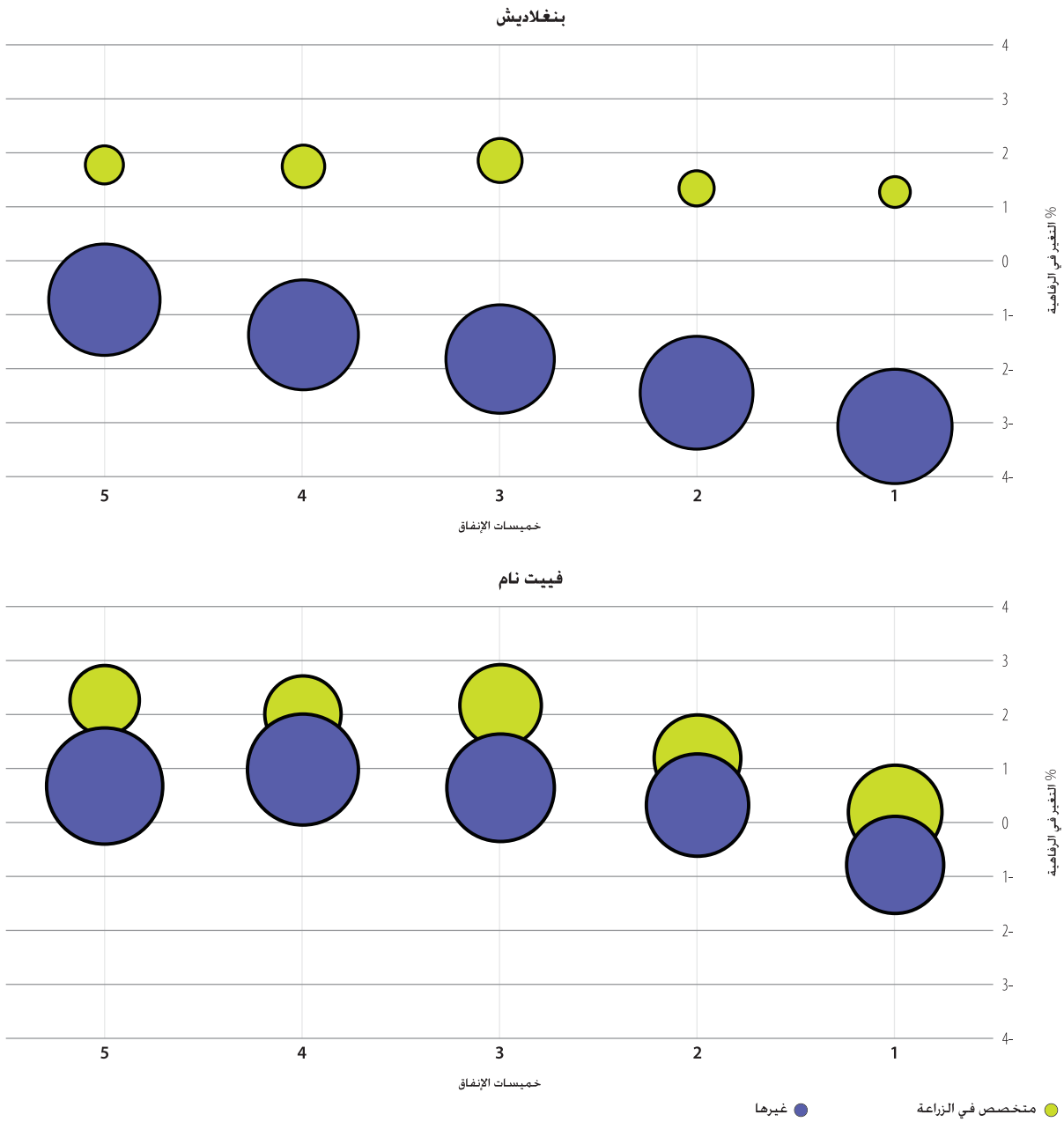

ملحوظة: يكون حجم الفقاعة متناسباً مع نصيب الأسر الريفية في كل مجموعة

المصدر: RIGA

81- وبعض المصادر الأخرى التي تستخدم أساليب نمذجة معقدة بشكل أو بآخر تحصل على نتائج مماثلة في دقتها للنتائج المطروحة هنا. وكمثال، فإن هذا هو ما حدث مع Taylor *et al*، (2006) الذين قاموا بمحاكاة تأثير ارتفاع الأسعار بنسبة 10 في المائة للمواد الغذائية الأساسية في أربعة بلدان في أمريكا الوسطى باستخدام إطار عام للتوازن. كما قام Ivanic وMartin (2008) لمحاكاة النسبة المئوية للتغير عند معدل فقر بدولار واحد في اليوم من ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية بنسبة 10 في المائة، وحصلا على نتائج قريبة جدا من تلك المطروحة هنا حتى عندما أخذا في اعتبارهما بعض التأثيرات المحتملة لسوق العمل (عن طريق معدل الأجور).

ارتفاع أسعار الأغذية ونقص التغذية: حالة بيرو

82- يتوقف تأثير زيادة أسعار الأغذية على التغذية على عدة عوامل تتفاوت من بلد إلى آخر. وسوف نحلل في هذا الجزء حالة بيرو كنموذج للآليات التي ينتقل بها ارتفاع أسعار الأغذية إلى الوضع العام لتغذية السكان. وسوف نحاكي زيادة في أسعار القمح باعتباره غذاء رئيسيا وسلعة تجارية في نفس الوقت.

83- وسوف يتفاوت تأثير ارتفاع الأسعار على الاستهلاك إذا كانت الأسرة تنتج القمح أو ليست سوى مستهلك لمنتجاته. وبالنسبة لمزارعي القمح، فإن الزيادة الأسمية في الدخل التي لها تأثيرها الإيجابي على استهلاك جميع السلع، وإن كانت زيادة الأسعار لها تأثيرها السلبي على الدخل الحقيقي وتمثل إحباطا للأسرة في توجهها نحو البنود الأرخص، وهو يتوقف على مرونة الطلب بالنسبة للأسعار والدخل، وعلى الأهمية النسبية لقيمة إنتاج القمح للدخل الإجمالي، وعلى كيفية تحول الأسرة عن منتجات القمح إلى أنواع أخرى من الأطعمة. أما بالنسبة لمنتجي السلع الأخرى بخلاف القمح، والذين يدخل ضمنهم جميع المستهلكين في الحضر، فإن التأثير الصافي سيكون سلبيا على الأرجح.

84- ولا تنتج بيرو القمح على نطاق واسع، ولذا فإن التأثير الإيجابي الصافي على الدخل سيكون عند حده الأدنى على الأرجح. ومع ذلك، فإن توزيع المنتجين على فئات الدخل له أهميته أيضا، فإنه من الملاحظ عادة أن الأسر الفقيرة لديها مرونة كبيرة في الطلب على الأغذية. فاحتمالات استبدال الأطعمة هي التي ستحدد الانخفاض النهائي في القمح والسلع الأخرى. فالإمكانية الكبيرة لاستبدال الأطعمة، ستزيد من الانخفاض في استهلاك القمح. ولكن الانخفاض الصافي في استهلاك الأغذية سيكون قليلا مع تحول المستفيدين عن منتجات القمح إلى الحبوب الأخرى والدرنات. كما أن التأثير الصافي لهذه البدائل على السعرات الحرارية يتوقف على محتويات السعرات الحرارية المختلفة في القمح وبدائله. وفي حالة بيرو، فأطعمتها التقليدية الغنية بالدرنات والحبوب غير الداخلة في التجارة مثل الكينوا، فالمتوقع أن تكون هناك درجة كبيرة من إمكانية الاستبدال[32]. على الرغم من أن زيادة الطلب قد تؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار هذه السلع أيضا.

[32] أعلنت وكالة الإعلام الزراعي في بيرو مؤخرا أن استهلاك البطاطس في العاصمة ليما قد زاد بنسبة 17 في المائة في شهر مارس/آذار من هذا العام مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يوحي كما هو متوقع بأن المستهلكين بدأوا يتحولون إلى استهلاك الدرنات. كما أن حملات الإعلام العام التي تشجع في استخدام المواد الغذائية البديلة قد تكون لها تأثيرها الهام في تشجيع استبدال الأطعمة والتقليل من تأثير الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية على تغذية السكان.

85- ويبين الجدول 16 تجربة زيادة الأسعار الحقيقية للقمح بنسبة 10 في المائة باستخدام الوضع التغذوي للسكان محسوبا من المسح الأسري الوطني 2003–2004. ويبين الجدول، بحسب مجموعات السكان، المتحصل اليومي من السعرات الحرارية ومدى انتشار الحرمان من الأغذية، وهذا الأخير هو نصيب الفرد في مجموعة سكانية بعينها تستهلك سعرات حرارية يومية أقل من الحد الأدنى المعدل بحسب العمر والجنس اللازم للاحتفاظ بصحة جيدة مع نشاط بدني خفيف. فارتفاع سعر القمح بنسبة 10 في المائة يؤدي إلى زيادة الحرمان من الأغذية على المستوى القطري وتصبح من 21 في المائة إلى 22 في المائة. ومع ذلك، فإن الزيادة في نقص التغذية مرتفعة في العاصمة ليما، حيث يعيش ربع السكان، في المناطق الساحلية، ولكنها تقل في مناطق المرتفعات الفقيرة. فرغم أن مناطق المرتفعات تستهلك قدرا كبيرا من القمح ومنتجاته، فإنها أيضا المناطق التي يعيش فيها أغلب المزارعين الذين يستفيدون من ارتفاع الأسعار. وبالمثل، فعند دراسة التجربة بحسب شرائح الدخل الخميس، يتبين من الجدول 16، أن أشد الشرائح فقرا لا يظهر بها أي تغيير كانتشار نقص التغذية ولا في متوسط المتحصل من السعرات الحرارية.

الجدول 16– متوسط المتحصلات من السعرات الحرارية والحرمان من الأغذية في بيرو (2003–2004)– المستويات المقاسة والمتوقعة عقب الزيادة الحقيقية في أسعار القمح والسلع المعتمدة على القمح بنسبة 10 في المائة

الإقليم	الظروف الأولية		النهائية بعد الزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار القمح		خميس الدخل	الظروف الأولية		النهائية بعد الزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار القمح	
	نسبة المتحصلات من السعرات الحرارية	نسبة الحرمان من الأغذية ٪	نسبة المتحصلات من السعرات الحرارية	نسبة الحرمان من الأغذية ٪		نسبة المتحصلات من السعرات الحرارية	نسبة الحرمان من الأغذية ٪	نسبة المتحصلات من السعرات الحرارية	نسبة الحرمان من الأغذية ٪
					أشد الفئات فقرا				
الساحلية	2320	12	2310	13		1490	80	1490	80
المرتفعات	1950	36	1940	36	الخميس الثاني	1880	36	1880	37
الأمازون	2100	23	2100	23	الخميس الثالث	2090	19	2080	20
مدينة ليما	2280	14	2270	15	الخميس الرابع	2240	11	2230	12
					الخميس الخامس				
المستوى الوطني	2150	21	2140	22		2450	5	2440	5

86- حتى ولو كان تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على استهلاك الحبوب ضئيلا، فإن ذلك لايعني أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية غير مهم. والواقع أنه ينبغي أن يحمي الكثير من السكان الفقراء متحصلاتهم من السعرات الحرارية لكي يظلوا على قيد الحياة، وعلى ذلك فإن الانخفاض في استهلاك الحبوب ليس بالخيار الواقعي. وبدلا من خفض استهلاك الحبوب، سيكون رد فعلهم هو الحد من الإنفاق على السلع الأخرى مثل الأغذية الباهظة التكلفة والأكثر تغذية (مثل اللحوم ومنتجات الألبان) والتعليم والرعاية الصحية. وقد وجد بلوك وآخرون (2004) كمثال على ذلك أنه عندما زادت أسعار الأرز في اندونيسيا في أواخر تسعينات القرن الماضي، انخفضت المشتريات من الأغذية الأكثر تغذية لكي يمكن تغطية مشتريات الأرز الأعلى تكلفة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قابل للقياس في مستويات هيموغلبيين الدم في الأطفال الصغار (وفي أمهاتهم)، وزيادة احتمالية حدوث أضرار للنمو. وقد لوحظ الارتباط السلبي بين أسعار الأرز

والحالة التغذوية في بنغلاديش (تور ليس وآخرون، 2003). ومن الواضح كذلك أن لخفض الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية عواقب طويلة الأجل في سعيها للتخلص من الفقر. كما أن الأسر المعرضة للطرد قد تصفي بعض الأصول (البيع القسرى) وتستهلك مدخراتها مع عدم يقينها بإمكانية استعادتها مرة أخرى.

تأثير ارتفاع أسعار الأغذية: البعد الجنساني

87- من الأسئلة المهمة المتعلقة بنتائج ارتفاع أسعار الأغذية على مستوى المعيشة، هي ما إذا كانت هناك اختلافات ملحوظة بين الأسر التي ترأسها نساء وتلك التي يرأسها رجال. فالجدول 17 يبين أن الأسر التي ترأسها نساء في بعض البلدان ممثلة تمثيلا كبيرا بين الفقراء، أو الأسر التي ترجح أن تكون فقيرة، بينما العكس صحيح في بلدان أخرى. فانخفاض (أو ارتفاع) مستوى المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية لا يبدو موزعا بالتساوي رغم ذلك بين الأسر التي ترأسها نساء وتلك التي يرأسها رجال. والحقيقة أنه باستثناءات قليلة لا تظهر فيها أي اختلافات، في أغلب العينات القطرية الحضرية والريفية، فإن الأسر التي ترأسها نساء تخسر بصورة تناسبية في مستوى عيشها (أو تكسب بنسبة ضئيلة) من تلك التي يرأسها رجال. وينطبق ذلك على السكان عموما فضلا عن أشد القطاعات فقرا من السكان.

88- ومن الممكن تفسير هذه النتائج القوية. ففي حالة العينات الحضرية، فإن مستوى المعيشة يتأثر بسبب نصيب الأغذية الأساسية في الاستهلاك. فالأسر الفقيرة تميل إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلها على الأغذية. ولذا، فإن الأسر التي ترأسها نساء تكون هي الأكثر فقرا كما هو الحال في مدغشقر، حيث ينتظر أن تكون خسائرها في مستوى معيشتها فادحة. ومع ذلك، وحتى عندما لا ينتشر الفقر في المناطق الحضرية كما هو الحال في فييت نام أو عندما يتمثل الأسر التي يرأسها رجال بصورة كبيرة بين الفقراء، كما هو الحال في نيكاراغوا، يظل من المحتمل أن تكون الخسائر كبيرة في مستوى معيشة الأسر التي ترأسها نساء. وقد لوحظ في سياقات مختلفة أنه عندما تتساوى جميع الأمور، فإن الأسر التي ترأسها نساء تميل إلى إنفاق قدر كبير من دخلها على الأغذية. وفي حالة العينات الريفية، تعكس النتائج الواردة في الجدول 17 ما تبين في سياقات ريفية مختلفة، ألا وهو أن الأسر التي ترأسها نساء لديها فرص محدودة للحصول على الأراضي وتساهم بقدر قليل في الأنشطة المدرة للدخل. وعندما تكون هذه هي الحالة، تعجز النساء عن المشاركة في الفوائد العائدة من زيادة أسعار الأغذية، وهو ما يبدو أنه يقف وراء التحيز ضد الأسر التي ترأسها نساء، كما يظهر من عمود "ارتفاع خسائر مستوى المعيشة في الريف" في الجدول 17.

89- وعلى الرغم من أن عينة البلدان المتضمنة في الجدول 17 صغيرة، فإن قوة النتائج تشير إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للأسر التي ترأسها نساء في برامج شبكة الأمان التي تنفذ في سياق ارتفاع أسعار الأغذية.

الجدول 17– التمييز ضد النساء في التأثيرات على الفقر ومستويات المعيشة الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية

البلد/ السنة	حضر			ريف			وطني		
	نسبة الأسر التي ترأسها نساء (٪)	المثلة بإفراط بين الفقراء †	ارتفاع خسائر مستوى المعيشة§	نسبة الأسر التي ترأسها نساء (٪)	المثلة بإفراط بين الفقراء†	ارتفاع خسائر مستوى المعيشة§	نسبة الأسر التي ترأسها نساء (٪)	المثلة بإفراط بين الفقراء†	ارتفاع خسائر مستوى المعيشة§
غانا 1998	32.8	الأسر التي ترأسها نساء	--	24.9	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء	27.5	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء
مدغشقر 1993	20.8	الأسر التي ترأسها نساء	الأسر التي ترأسها نساء	13.2	الأسر التي ترأسها نساء	--	14.6	الأسر التي ترأسها نساء	الأسر التي ترأسها نساء
غواتيمالا 2000	18.8	الأسر التي يرأسها رجال	--	11.9	الأسر التي يرأسها رجال	--	14.5	الأسر التي يرأسها رجال	--
نيكاراغوا 2001	33.3	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء	18.1	--	الأسر التي ترأسها نساء	27	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء
بنغلاديش 2000	7.7	--	--	5.9	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء	7.6	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء
باكستان 2001	6.3	الأسر التي يرأسها رجال	--	6.7	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء	6.6	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء
فييت نام 1998	37.8	--	الأسر التي ترأسها نساء	16.9	الأسر التي يرأسها رجال		21.6	الأسر التي يرأسها رجال	الأسر التي ترأسها نساء

ملاحظات: "--" تشير إلى عدم وجود اختلافات إحصائية بين الأسر التي ترأسها نساء و الأسر التي رأسها رجال عند مستوى الثقة البالغ 95 في المائة.

† تحدد الأسر الفقيرة بأنها تلك التي يقل فيها إنفاق الفرد عن دولارين (بأسعار 2000) من معادلة القوة الشرائية

§ أو إنخفاض مكاسب مستويات المعيشة عن ذلك.

خامساً– سياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية: الاستجابات حتى الآن وخيارات السياسات

90– تفاوتت حتى الأن استجابات السياسات الوطنية لارتفاع أسعار الأغذية من حيث طبيعتها وفعاليتها. وبشكل عام، فقد كان التركيز على ضمان إمدادات كافية بأسعار معقولة للغالبية العظمى من المستهلكين، مع توفير شبكات

أمان لأغلب من يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمجموعات المعرضة للخطر، وإيجاد استجابة لجانب العرض الزراعي بدرجة أقل.

91- وكما يبدو من الشكل 14، فإن نصف الحكومات تقريبا في الـ 77 بلدا التي جرى مسحها، تم تخفيض الضرائب على واردات الحبوب، بما يعكس سهولة استخدام هذا الإجراء وسرعته من الناحية السياسية. ويبين الجدول أن 55 في المائة من البلدان استخدمت الرقابة على الأسعار أو دعم المستهلكين في محاولة منها لتقليل انتقال الزيادة في الأسعار إلى المستهلك. وقام ربع الحكومات بفرض نوع ما من القيود على الصادرات كما قام نفس العدد تقريبا باتخاذ إجراءات بزيادة العرض، بالسحب من مخزونات الحبوب. بينما هناك 16 في المائة فقط من البلدان التي جرى المسح فيها لم تتخذ أي إجراء في سياساتها.

الشكل 14 الإجراءات على مستوى السياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية

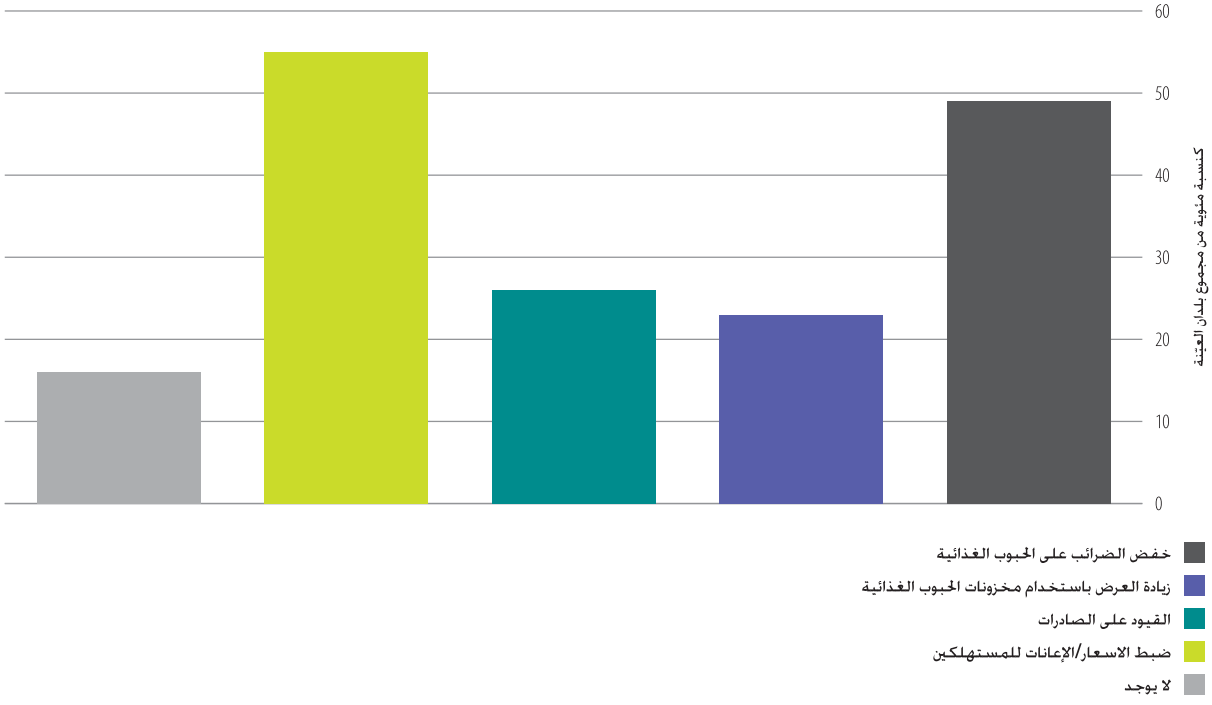

92- تتفاوت الإجراءات في مجال السياسات تفاوتا كبيرا حسب الإقليم. فالحكومات التي جرى المسح فيها في شرق آسيا وجنوبها وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اتخذت إجراءات ملموسة بجميع مجالات التدخل الأربعة. ففي كل إقليم جغرافي باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أشارت التقارير إلى أن أكثر من نصف البلدان استخدمت الرقابة على الأسعار أو دعم المستهلك. أما إقليما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد أظهرا أقل مستوى من النشاط في مجال السياسات، مع ما يقرب من 20 في المائة و30 في المائة من بلدانهما على التوالي لم يتخذ أي إجراء في أي مجال من مجالات السياسات المذكورة (انظر الشكل 15).

الشكل 15 الإجراءات على مستوى السياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية بحسب الأقاليم

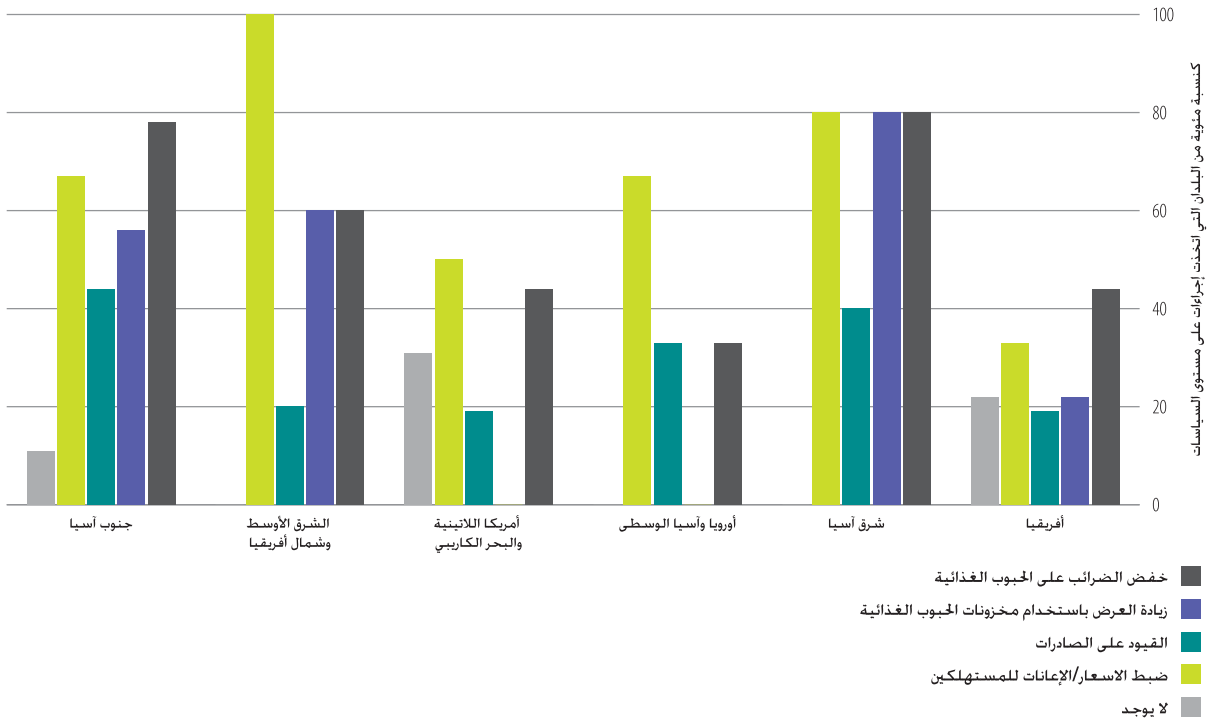

ارتفاع أسعار الأغذية: تقدير خيارات السياسات

93- إن الوضع الحالي يذكر بهشاشة التوازن بين الإمدادات الغذائية العالمية واحتياجات مكان العالم، وحقيقة أن الالتزامات السابقة بالإسراع بالتقدم صوب استئصال الجوع (خاصة من خلال التنمية الزراعية والريفية) لم تتحقق. وتتمثل الحاجة القوية الفورية في تلافي المعاناة البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية واستثارة استجابة سريعة من جانب الإمدادات لاستعادة التوازن الأفضل بين العرض والطلب على الأغذية وخاصة في البلدان النامية. غير أن تحقيق هذه التدابير الفورية تأثيرات مستدامة يتطلب أن تعقبها إجراءات في المدى المتوسط يسفر عن خفض متسارع ومستدام في أعداد من يعانون من الجوع لا على المستوى الوطني فحسب وعلى المستوى العالمي فيما يتعلق بالسلع العامة والسياسات التجارية والأسواق والاستجابات لتأثيرات تغير المناخ. وينبغي أن يكون محور التركيز في المدى الطويل على استنباط التكنولوجيا المستدامة وتمكين المزارعين من تطبيقها فيما يتعلق بالتكثيف الزراعي لكي تواصل تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال القادمة في مواجهة النمو السكاني وارتفاع الطلب الفعلي، وضيق المتاح من موارد الأراضي والمياه وزيادة المخاطر المرتفعة بعمليات تغير المناخ.

94- ويتناول القسم الختامي من هذه الورقة بالتمحيص خيارات السياسات التي تواجه البلدان النامية، وخاصة تلك التي تعرضت لأشد التأثيرات من ارتفاع الأسعار. وينتهي بعرض عام موجز للقضايا ذات الصلة بالمحافظة على الأمن الغذائي العالمي.

الاستجابات الوطنية

95- يرتبط ارتفاع أسعار الأغذية بتهديدات وفرص جديدة. والتحليل الوارد في الأجزاء السابقة أوضح أنه بالنسبة للأسر الفقيرة المشترية الصافية، يرتبط ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية بخسائر محتملة خطيرة فى مستوى المعيشة في الأجل القصير على الأقل. وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يزيد من قيمة الأصول الزراعية وينطوي على احتمال زيادة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة إذا توافرت المنافع العامة اللازمة. كما أنه يزيد من الحيلولة دون الآثار السلبية المحتملة لارتفاع أسعار الأغذية على الفئات التي تعاني من الفقر المدقع ومن زيادة من يعانون من نقص التغذية، والاستفادة من النتائج الإيجابية المحتملة على الاستثمارات الزراعية والإنتاجية وإنتاج الأغذية.

96- **والنهج ذو المسارين**، الذي اقترحته المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: *خمس سنوات بعد الانعقاد*، يعالج هذا الانفصام بين الإجراءات اللازمة لحماية مستوى معيشة أشد الناس فقرا وجوعا وتوفير الدعم المباشر على أساس الحالات العاجلة وما بعدها، مع توفير موارد عامة في نفس الوقت وتصميم سياسات واستعادة نشاط الزراعة وتنشيط الاقتصاد الريفي في الأجل المتوسط. وفي حالة ارتفاع أسعار الأغذية، ينبغي أن تشمل الإجراءات العاجلة تلك التي تهدف إلى رفع الاستجابة في جانب العرض في الأجل القصير لتيسير حصول صغار الحائزين على المدخلات اللازمة للإنتاج.

97- والإجراءات المتوافرة في مجال السياسات في الأجل القصير تشمل توفير شبكات أمان وحماية اجتماعية لأشد المستهلكين تعرضا للخطر في المناطق الريفية والحضرية على السواء بالإضافة إلى النهوض بالاستجابة في جانب العرض في الأجل القصير من جانب صغار المزارعين. ويمكن أن يحقق تحسين السياسات التجارية أيضا مكاسب ملموسة في الغلة. وعلى المدى الأطول، سيكون من المهم معالجة الأمور الأساسية التي تزيد من الاستثمار في الزراعة، من جانب القطاعين العام والخاص على السواء، وتحسين عمل الأسواق. فتنفيذ هذه السياسات يتيح لنا أفضل فرصة لوضع العالم على طريق الوصول إلى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية رغم ارتفاع الأسعار.

شبكات الأمان والحماية الاجتماعية والانعاش السريع للزراعة

98- هذه الفئات الأكثر تعرضا لخطر الصدمات من ارتفاع أسعار الأغذية تحتاج إلى حمايتها من الحرمان من التغذية واستنزاف الأصول وانخفاض قدرتها الشرائية الحقيقية. فهذه الحماية لا تنقذ أرواحهم فحسب، بل إنها قد تعزز من معيشتهم وتشجع تنميتهم في الأجل الطويل. وبإمكان شبكات الأمان والحماية الاجتماعية أن تقلل من سوء التغذية الذي له آثاره طوال حياة هؤلاء الناس، ومنع حالات البيع الاضطرارية للأصول، والسماح للاستثمارات في التعليم والصحة التي يجعلها ارتفاع أسعار الأغذية مسألة أكثر صعوبة، وكلها أمور تساعد على عدم وقوع الأسر في مصيدة الفقر.

99- وفي الأجل القصير للغاية، فإن حماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر قد يحتاج إلى توزيع الأغذية بصورة مباشرة، والدعم الموجه إلى الأغذية، والتحويلات النقدية، والبرامج التغذوية شاملة عمليات التغذية المدرسية. والخيار الدقيق سوف يتوقف على مدى وجود بعض أشكال شبكات الأمان أو آليات الحماية الاجتماعية بالفعل وإمكانية تشجيعها.

100- وفي الفترة الواقعة بين الأجل القصير والمتوسط، ينبغي إيجاد برامج للحماية الاجتماعية أو التوسع فيها وتعزيزها. مما يسمح للبلدان الإلغاء التدريجي للإعانات الأكثر عمومية مع التأكد في نفس الوقت من أن جميع سكانها قادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولكي تصبح هذه البرامج جزءا من أولويات التنمية الوطنية، لابد من إدماجها في خطط التنمية القطرية مثل استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية وبرامج الحد من الفقر. فالنجاح في تنفيذها سوف يخلق آثارا مفيدة على الأحوال التغذوية والغذائية بشكل عام، وهي نتيجة لا يمكن تحقيقها بدعم المدخلات الذي يستهدف محصولا غذائيا رئيسيا واحدا. وأنظمة الحماية الاجتماعية المنظمة والموجهة بصورة جيدة قادرة على تقديم الدعم المباشر لأشد الناس احتياجا بتكاليف تقل كثيرا عن الإجراءات العريضة التي تؤدي بدورها إلى جعل هذه الأنظمة أكثر استدامة.

101- ونظرا لأن الاقتصاديات النقدية أكثر انتشارا وأن الشبكات الاجتماعية أكثر ضعفا عموما في المناطق الحضرية، فإن تعزيز شبكات الأمان يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفقراء الحضر وتكتسي شبكات الأمان أيضا أهمية خاصة بالنسبة للمجموعات المعرضة للخطر في تغذيتها مثل الأطفال، والحوامل، والمسنين.

102- وبالنسبة للأسر الريفية، ينبغي وضع نهج متكامل للحماية الاجتماعية يجمع بين عمليات النقل التي تجمع التحويلات التقليدية (شبكات الأمان الاجتماعي) والسياسات التي تمكن صغار الحائزين من الاستجابة بسرعة للفرص المتاحة في الأسواق الناجمة عن ارتفاع الأسعار. وفي الأجل القصير للغاية، فإن استجابة العرض لحوافز الأسعار المرتفعة، لاسيما من جانب صغار الحائزين، قد يحدها نقص فرص الحصول على المدخلات الضرورية مثل البذور والأسمدة. وفي هذه الحالات فإن تدابير الحماية الاجتماعية بما في ذلك توزيع البذور والأسمدة بصورة مباشرة أو بنظام البطاقات و"الدعم الخفي" قد تكون استجابة مناسبة في الأجل القصير. وإذا نفذ مثل هذا البرنامج بصورة فعالة، فسوف يزيد من دخل صغار المنتجين وقد يقلل من ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية. ومن ثم المساهمة في التحسينات في الحالة التغذوية للأسر المشترية الصافية للأغذية[33].

[33] يتمثل أحد مخاطر الإعانات للمدخلات الزراعية المشتراة فى انه يحول إهتمام المزارعين عن الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة بالفعل لهمم مثل لإستخدام السماد ألأخضر والكمبوست والدورات الزراعية التى تشمل بقوليات تثبيت النيتروجين أو محاصيل التغطية لتحسين خصوبة التربة وقوامها.

[33] Financial Times، 18 أبريل/نيسان 2008.

103- ومع ذلك، فإن برامج شبكات الأمان يجب أن تصمم بحرص. فهي قد تتسبب في زيادة الطلب على القدرات المؤسسية، لاسيما في البلدان التي تحتاج لمثل هذه البرامج أكثر من غيرها. والحقيقة أن تنفيذ مختلف أشكال برامج التحويل قد أثبت أنه مشكلة ضخمة. فمن بين المخاطر المعروفة هناك تسرب المزايا إلى المجموعات غير المستهدفة، وإعادة بيع البطاقات من جانب المجموعات المستهدفة، وسعي الموظفين للدخول في هذه العملية. كما أنه من المهم ألا تعوق برامج شبكات الأمان تشكيل قطاع للتسويق الخاص بإبعاد موردي المدخلات من القطاع الخاص من المبتدئين والأصليين.

تحسين السياسات التجارية

104- كما أشير أعلاه، قام الكثير من البلدان بتقييد صادراته سعيا إلى ضمان الأمن الغذائي المحلي. وفي حين أن هذه الحواجز تساعد في بعض الأحيان في احتواء الضغوط على الأسعار المحلية، يمكنها أيضا أن تشير إلى المشاكل وتثير حمى الشراء في الأسواق المحلية. ومن جهة أخرى، في بعض البلدان التي تكون فيها الحواجز فعّالة، خفّض المزارعون من زراعة الحبوب في ظلّ تدني الأسعار المحلية لمنتوجهم وارتفاع أسعار المدخلات كالنفط والبذور والأسمدة.[34]

105- والقيود على الصادرات تؤدي أيضاً إلى تفاقم عدم الاستقرار في الأسواق العالمية وخاصة عندما تنفذ بطريقة أحادية غير منسقة. وعندئذ تؤدي زيادة التقلبات في الأسواق العالمية بدورها، في كثير من الأحيان إلى تدهور الأمن الغذائي في البلدان الأخرى. ومن حسن الحظ بالنسبة لأسواق الأغذية العالمية أن بعض البلدان قد بدأ في التخفيف من هذه القيود. فقد زادت أوكرانيا مؤخرا من كميات صادراتها من القمح التي ستسمح بها، وتجنبت تايلند حتى الآن، القيود الحكومية على صادرات الأرز.

106- غير أن القيود على الصادرات لم تحظ إلاّ بقدر من اهتمام يقل كثيرا، في منظمة التجارة العالمية، عن ذلك الذي يسند للحواجز أمام الواردات، غير أنّ الوضع الراهن يعزز فكرة أنّ المفاوضات التجارية تعطي مزيداً من العناية الجدية للحواجز أمام الصادرات. والواقع أن الكثير من البلدان يلجأ إلى الحواجز أمام الواردات خشية أن تكون البلدان المصدرة موردة غير مضمونة. وعلى ذلك فإن القيود القانونية التي تفرض على استخدام الحواجز أمام الصادرات قد توفر بعض الحوافز على خفض التعريفات على الواردات، مما سيؤدي في المدى الطويل إلى تحقيق مكاسب لمستويات المعيشة. ونظرا لأن الكثير من البلدان الأشد فقرا سوف يواجه صعوبات في تنفيذ برامج شبكات الأمان (كما أشير أعلاه) قد يكون للحواجز أمام الصادرات دور في توفير الأمن الغذائي إلا أنه يتعين قصر هذه الصكوك على البلدان الأشد فقرا.

107- كما قد يتعين إعادة النظر في الحماية بالإعانات والتعريفات لإنتاج الوقود الحيوي.في ضوء تأثيرات ذلك على الأمن الغذائي. وقد قامت الصين وجنوب أفريقيا بالفعل بتقييد استخدام الحبوب في إنتاج الايثانول استنادا إلى الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي، وقد دعا بعض المراقبين بعض البلدان الأخرى إلى أن تدرج أيضا اعتبارات الأمن الغذائي في عملية صنع القرار.

---

[34] Financial Times، 18 أبريل/نيسان 2008

108- إذا كانت الإجراءات التي اتخذت لإلغاء القيود على الواردات وإطلاق المخزونات من الحبوب إلى الأسواق كانت لها نتائج فورية كتأثيرات مواتية فى أغلب الأحيان على المستهلكين وعلى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام، فإن لهذه التدابير بعض العيوب. فأولا لا توفر سوى تخفيفا لمرة واحدة. فإذا ما تم خفض التعريفات أو الضرائب إلى الصفر، لايمكن إحداث أي تخفيضات أخرى في الأسعار من خلال هذا التدبير. وثانيا، فإنها تنطوي على خسائر في العائدات بالنسبة للحكومات وهي الخسائر التي يمكن أن تكون جسيمة في بعض البلدان. وعلى الجانب الإيجابي، فإن خفض التعريفات قد يكون له تأثير جيد في السياسات على أي حال وخاصة إذا كانت التعريفات الأصلية قد شوهت دون داع من النظام التجاري. غير أنه إذا تطلب الأمر، أن يكون الخفض في التعريفات دائم، قد يتعين على الحكومات لإجراء إصلاحات تكميلية في المدى المتوسط مثل تدابير إصلاح الضرائب للمساعدة في إستعادة ولو جزء من خسائر العائدات. وعلاوة على ذلك، فإنه نظرا لأن خفض التعريفات ينطوي على فقد حماية المنتجين المحليين، فإن التدابير التكميلية (مع استراتيجيات خروج معقولة) قد تكون ضرورية لدعم وتخفيف التحول إلى بيئة متحررة. ويمكن أن تتضمن هذه التدابير تعزيز شبكات الأمان، والاستثمارات العامة في البنية الأساسية الريفية وتحسين الخدمات الإرشادية أو السياسات الأخرى التي تيسر الاستجابة لإشارات السوق الجديدة.

تشجيع الاستثمارات الزراعية واستجابة العرض كأولويات أساسية

109- ثمة حاجة في المدى المتوسط إلى استعادة الاهتمام بالقطاع الزراعي. فارتفاع أسعار الأغذية يشكل عنصرا هاما للجهود المبذولة لإعادة انطلاق الزراعة، حيث إن هذا الارتفاع يعطي حافزا للقطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج. وهناك مجال واسع لإحداث زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية. وسوف يحتاج زيادة الإنتاجية وإدخال تحسينات ملموسة ومستمرة في المجالات التي أهملت لفترة طويلة مثل البحوث والإرشاد الزراعي والبنية الأساسية العامة، إلى جانب أدوات الائتمان وإدارة المخاطر. وكلها عناصر تستكمل الحوافز المتمثلة في زيادة الأسعار. وهذه المبادرات سوف تحتاج إلى التفكير في التحديات الآتية من التأثير المحتمل طويل الأجل لتغير المناخ، والتأثير القصير الأجل لزيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة لإنتاج الوقود الحيوي.

110- ويحتاج الدعم إلى التركيز بشكل خاص على تمكين فقراء المنتجين الريفيين – أي هؤلاء الأقل قدرة على الاستجابة لعلامات التغير في الأسواق، لكي يتوسعوا في إنتاجهم وفي الكميات التي يعرضونها. وتشمل أهم مجالات الدعم إجراء بحوث زراعية تركز على احتياجات فقراء المنتجين الريفيين، الذين يزرع الكثير منهم في مناطق حدية بنسبة متزايدة، وزيادة فرص حصولهم على الخدمات الزراعية، والإرشاد، والخدمات المالية، وتعزيز قدرتهم على الاستفادة من كل ذلك، وضمان فرص حصولهم على موارد طبيعية مثل الأراضي والمياه، وتشجيع مشاركتهم في مصادر الدخل غير الزراعي، مثل تسديد مدفوعات الخدمات البيئية. كما أنه من المهم مساعدة الأسر الريفية الفقيرة على تعزيز ظروفهم المعيشية في ظروف الاضطرابات المناخية المتزايدة وتوعيتهم بطرق الاستفادة من النهج الجديدة للتحكم في الأحوال الجوية والمخاطر الأخرى، بما في ذلك الأشكال الجديدة للتأمين.

طريق المستقبل: إيجاد بيئة عالمية مواتية لتنفيذ السياسات

111- إن المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي بسبب الوضع الحالي من انخفاض المخزونات الغذائية في مختلف أنحاء العالم وارتفاع أسعار الأغذية هي مخاطر جسيمة. فتحديات "إدارة" هذه الأزمة خلال السنوات القادمة هي تحديات هائلة. ولكن تكاليف الفشل سوف تقاس من حيث زيادة الفقر والجوع، وما تتعرض له المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات التغذية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، بل وفي القلاقل الاجتماعية وانعدام الأمن. وعلى المجتمع العالمي أن يضمن امتلاك الحكومات للموارد البشرية، والمالية، والتقنية، والمادية التي تحتاجها لتنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية التي سبق ذكرها. ومن بين هذه الإصلاحات أن يكون لديها الطرق التي تكفل زيادة الميزانية والدعم التقني، والتوجهات السياسية القوية، وزيادة تكريس جهودها في مجال المفاوضات الدولية من أجل تقليل الحواجز التجارية الدولية والخلل الموجود في الأسواق، والتوصل إلى بروتوكولات واتفاقيات دولية تتعلق بالوقود الحيوي (في مجال الوقود الحيوي مثلا). إن الإدارة الجيدة ودعم القطاع الخاص أمران ضروريان لتحسين الفعالية ولكي تنجح أي إجراءات تتخذ محليا.

112- وهناك الآن حافز اقتصادي أساسي لتشجيع القطاع الزراعي (ارتفاع الأسعار) للمرة الأولى من 25 عاما. ويتركز الآن الاهتمام العالمي على البلاء الذي يتعرض له الفقراء والجوعى. وعلى المستوى الوطني وعلى الحكومات بدعم من شركائها الدوليين الاضطلاع بأن يقوموا الآن بالاستثمارات العامة اللازمة وأن يوفروا مناخا مناسبا للاستثمارات الخاصة، على أن يقوموا في نفس الوقت بضمان حماية أشد السكان تعرضا للخطر من الجوع. وعليها أن تشرع في إجراءات لضمان التقدم المعجل صوب استئصال الجوع المزمن وسوء التغذية بصورة نهائية من العالم، واعتبار ذلك عنصرا جوهريا في سياساتها الإنمائية واستراتيجياتها المعنية بالحد من الفقر. فطالما ظلت أعداد كبيرة من السكان تعاني من الجوع، سيظل خطر تكرار الأزمة الحالية ماثلا.

113- ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية لزيادة قدرته على الاستجابة بطريقة منسقة وسريعة لطلبات البلدان بالحصول على المساعدات المهنية والدعم المالي لتمكينها من تغطية تكاليف التدخلات في حالات الطوارئ دون الإضرار، بلا داع، بإمكانياتها الاقتصادية والإنمائية. وترد أدناه تقديرات لاحتياجات من التمويل في المدى الراهن والمدى المتوسط. وتجدر الملاحظة بأن هذه احتياجات لتمويل الاستثمار الزراعي وليست لمنظمة الأغذية والزراعة.

114- وفي نفس الوقت، يتعين البدء بخطوات صوب ضمان الأمن الغذائي العالمي في المدى الطويل مع مراعاة المخاطر المحتملة على الإمدادات الغذائية العالمية الذي يفرضها تغير المناخ. ومن بين القضايا الكبرى التي يتعين علاجها هناك قضية الكيفية التي يمكن بها استنباط جيل جديد من التكنولوجيات للتكثيف الزراعي تكون مستدامة من النواحي المالية والبيئية والاجتماعية وأن تكون مقاومة لتغير المناخ، وكيفية الحيلولة دون حدوث المزيد من الانخفاض في المتوافر من المياه العذبة وموارد الأراضي التي تخصص للإنتاج الغذائي في المستقبل. وسوف تكون هذه القضايا وغيرها من القضايا الرئيسية التي تؤثر في قدرة البشرية على توفير الغذاء لنفسها محور تركيز الاجتماع رفيع المستوى بشأن توفير الغذاء للعالم في 2050 الذي ستعقده منظمة الأغذية والزراعة في ديسمبر/ كانون الأول 2008.

الإطار 2

تعبئة الموارد لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في إطار نهج ذي مسارين: برنامج منظمة الأغذية والزراعة لمحاربة الجوع*

اقترح برنامج المنظمة لمحاربة الجوع أساسا عشيّة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد الذي عقد في شهر يونيو/حزيران 2002، والذي شارك فيه رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مدينة روما لمناقشة مدى التقدم نحو الحد من الجوع. ويدعو هذا البرنامج إلى استثمارات عامة إضافية تقدر بمبلغ 24 مليار دولار سنويا (بالأسعار الثابتة لعام 2000) بهدف تخفيض عدد الجوعي إلى النصف في عام 2015 عنه في 1990–1992. كما يقترح استثمارات مشتركة في التنمية الزراعية والريفية مع إجراءات للنهوض بفرص الحصول المباشرة والفورية على الأغذية لمن يعانون بصورة خطيرة من نقص التغذية. فهو يركز أساسا على صغار المزارعين، ويسعى إلى إيجاد المزيد من الفرص أمام سكان الريف، الذين يمثلون 75 في المائة من الفقراء، وتحسين معيشتهم بصورة مستدامة. وتشتمل حزمة الاستثمارات في برنامج المنظمة لمحاربة الجوع على ما يلي بشكل خاص:

- برامج لزيادة فرص حصول أشد السكان احتياجا على الأغذية، من خلال الوجبات المدرسية، وتغذية الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة، وبرامج الغذاء مقابل العمل. وستوجه هذه الأنشطة الى 200 مليون من أشد الناس احتياجا في العالم. وسيتكلف ذلك 5.2 مليار دولار سنويا، منها 1.2 مليار مطلوبة لبرامج التغذية المدرسية.
- بدء عملية للإبتكارات في مزارع المجتمعات الريفية الفقيرة. وتنطوي هذه العملية على حشد رؤوس الأموال لزيادة إنتاجية المزارع من خلال الاستثمار في البذور، والأسمدة، ومضخات الري الصغيرة، والحدائق المدرسية، والخدمات القانونية لزيادة فرص الحصول على الأراضي. ومن الأهداف التي تستحق الثناء هنا أن هذه العملية سيستفيد منها 60 مليون أسرة في مختلف أنحاء العالم بحلول عام 2015، برأس مال إبتدائي قدره 500 دولار لكل أسرة في المتوسط. وبذلك تكون التكلفة الإجمالية هي 2.3 مليار دولار سنويا.
- تنمية الموارد الطبيعة والمحافظة عليها. يحتاج الأمر إلى استثمارات إضافية في شبكات الري وفي استخدام الموارد الوراثية النباتية والنظم الايكولوجية المائية والمحافظة عليهما. كما يحتاج الأمر إلى مزيد من التمويل لضمان استخدام مصايد الأسماك والغابات في العالم بطريقة مستدامة. وتقدر التكاليف هنا بنحو 7.4 مليار دولار سنويا.
- التوسع في البنية الأساسية الريفية. ينبغي إعطاء أولوية متقدمة لتحسين البنية الأساسية، مثل الطرق الريفية، تشجيعا لاستثمارات القطاع الخاص. كما يحتاج الأمر إلى استثمارات لضمان جودة الأغذية وسلامتها، والوقاية من انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وتطوير مؤسسات مناولة الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وتسويقها، بتشجيع الجمعيات التعاونية والاتحادات الخاصة بصغار المزارعين. وتقدر الاستثمارات العامة الإضافية هنا بمبلغ 7.8 مليار دولار سنويا.
- إدخال تحسينات على البحوث الزراعية الدولية والوطنية وعمليات الإرشاد والتوعية والاتصالات، وتقدر التكاليف بنحو 1.1 مليار دولار سنويا.

وقد اقترحت المنظمة أن يتم تقاسم الاستثمارات العامة الإضافية اللازمة للتنمية الزراعية والريفية بالتساوي بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية.

* ينبغي تحديث الاحتياجات من الاستثمارات من أجل مراعاة تكاليف الاستثمار وارتفاع أسعار الأغذية (انظر متن النص).

المراجع

Aksoy, M. A. & Isik-Dikmelik, A. 2008. *Are Low Food Prices Pro-Poor? Net Food Buyers and Sellers in Low Income Countries*. Mimeo, World Bank, Washington, DC.

Block, S., Kiess L., Webb P., Kosen S., Moench-Pfanner R., Bloem M.W. & Timmer C.P. 2004. Macro shocks and micro outcomes: child nutrition during Indonesia's Crisis. *Economics and Human Biology*, 2(1): 21-44.

Collier, Paul. 2007. "Managing Commodity Booms: Lessons of International Experience", Paper Prepared for the African Economic Research Consortium. Centre for the Study of African Economies, Department of Economics Oxford U. 2007

Collier, P, & Goderis, B. 2007. "Commodity Prices, Growth and the Natural resource Curse : Reconciling the Conundrum" Dept of Economics Oxford U, May 2007.

Dawe, D. 2008. *Have recent increases in international cereal prices been transmitted to domestic economies? The experience in seven large Asian countries*. ESA Working Paper 08-03.

منظمة الأغذية والزراعة، 2007، *توقعات الأغذية*، نوفمبر/تشرين الثاني

Gunjal, K & Dawe, D. 2008. *Recent trends in price transmission in southern Africa cereal markets*, in process.

صندوق النقد الدولي، 2006، *التوقعات الاقتصادية العالمية*، 2006، الباب 5: ارتفاع أسعار السلع الأساسية: هل يمكن أن يدوم؟

Ivanic, M. & Martin, W. 2008. *Implications of higher Global Food Prices for Poverty in Low-Income Countries*. Mimeo, World Bank, Washington, DC

Johnston, Simon 2007. *The (Food) Price of Success*, **Finance & Development,** Vol 44, No. 4 December, The International Monetary Fund, Washington, DC

Mitchell, Donald. 2008. *A Note on Rising Food Prices.* World Bank, Washington, DC

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2008, *مذكرة بشأن دور الاستثمارات الرأسمالية في الأسواق الزراعية الأمريكية الآجلة، وإمكانية تأثيرها على الأسعار النقدية*، الوثيقة TAD/CA/APM/CFS/MD(2008)6.

Rashid, S. 2002. *Dynamics of agricultural wage and rice price in Bangladesh: a re-examination. Markets and Structural Studies Division Discussion Paper No. 44. Washington, DC,* International Food Policy Research Institute.

Schmidhuber, J. 2006. *Impact of an increased biomass use on agricultural markets, prices and food security: A longer-term perspective*, Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Senauer B, Sur M. 2001. Ending global hunger in the 21st century: projections of the number of food *insecure* people. Rev. Agr. Econ. 23(1):68-81.

Sharma, R. 2002. The transmission of world price signals: concepts, issues and some evidence from *Asian* cereal markets. OECD Global Forum on Agriculture.

Steenblik, R. 2007 *Biofuels – at what cost? Government support for ethanol and biodiesel in selected OECD countries*, Global Subsidies Initiative.

Taylor J.E, Yúnez, A., & Jesurum-Clemets, N. 2006. *Los posibles efectos de la liberalización comercial en los hogares rurales centroamericanos a partir de un modelo desagregado para la economía rural. Caso de Honduras,* Banco Interamericano de Desarrollo, Serie de Estudios Económicos y Sectoriales, RE2-06-13 (April), Washington, DC.

Torlesse H, Kiess L & Bloem MW. 2003. Association of household rice expenditure with child nutritional status indicates a role for macroeconomic food policy in combating malnutrition. J Nutr, *133*(5): 1320-5.

Trusted Sources. 2008. *The end of grain self-sufficiency*, at http://www.trustedsources.co.uk/china/fault_lines/house_views/china_grains.

Tyner, W.E. & Taheripour, F. 2008. *Policy Options for Integrated Energy and Agricultural Markets,* Paper presented at the Transition to a Bio-Economy: Integration of Agricultural and energy *Systems* conference on February 12-13, 2008 at the Westin Atlanta Airport planned by the Farm Foundation.

Von Braun, Joachim. 2007. *The World Food Situation: New Driving Forces and Required Actions. Food* Policy Report No.18, International Food Policy Research Institute.